(مستخرج)

مصر المعاصرة

مجلة علمية محكمة ربع سنوية

تصدرها

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

دور السياسة النقدية فى تحقيق التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠

د . عثمان أحمد عثمان

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة

والتشريعات الاقتصادية والمالية - المعهد العالي للدراسات الإسلامية

يناير ٢٠٢٥

العدد ٥٥٧

السنة المائة وستة عشر

القاهرة

L'EGYPTE

CONTEMPORAINE

Revue Scientifique arbitrée .. Quart annuel

de la

société Egyptienne d'Economie Politique de Statistique

et de Législation

The Role of Monetary Policy in Achieving Sustainable Development Egypt Vision 2030

Dr. Othman Ahmed Othman

Assistant Professor, Department of Economics and Public Finance
Economic and Financial Legislation - Higher Institute of Islamic Studies

January 2025

No. 557

CXVI itéme Année

Le caire

دور السياسة النقدية فى تحقيق التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠

د . عثمان أحمد عثمان

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة

والتشريعات الاقتصادية والمالية - المعهد العالي للدراسات الإسلامية

الملخص :

تنبع أهمية خُطة مصر للتنمية المستدامة رؤية ٢٠٣٠ من تحقيق المُؤشِّرات وأهمها المُؤشِّرات الاقتصادية، ولا يتمُّ ذلك إلا باتباع السياسات الاقتصادية وأهمها السياسة النقدية، ويتضح ذلك فى الفترة من عام ٢٠١٥/ ٢٠١٦ بداية إطلاق رؤية مصر ٢٠٣٠ حتى العام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤.

يُغطي مفهوم التنمية المستدامة مجالات رئيسية، هي: «النمو الاقتصادي، حفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية»، ومن أهمِّ التحديات التي تُواجهها تحدِّي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، ولا تتحقَّق بعض المُؤشِّرات الاقتصادية إلا باتباع سياسة نقدية فعَّالة، حيث إن السياسة النقدية لها وظائف رئيسية ويقوم على تنفيذها البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية المتنوعة.

وبعد تحليل الدراسة للمُؤشِّرات الاقتصادية لخطة التنمية المستدامة وأثر السياسة النقدية عليها اتضح أن السياسة النقدية تُساهم فى تحقيق التنمية المستدامة، وتتوافق مع بعض أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ فى حدود التحديات الاقتصادية التي تُواجه مصر.

الكلمات الافتتاحية : السياسة النقدية - التنمية المستدامة - البنك المركزي - والنمو الاقتصادي - مُؤشِّرات التنمية الاقتصادية - التضخم.

The Role of Monetary Policy in Achieving Sustainable Development Egypt Vision 2030

Dr. Othman Ahmed Othman

Assistant Professor, Department of Economics and Public Finance

Economic and Financial Legislation - Higher Institute of Islamic Studies

The importance of Egypt's sustainable development plan, Vision 2030, stems from achieving indicators, the most important of which are economic indicators. This can only be achieved by following economic policies, the most important of which is monetary policy. This is evident in the period from 2015/2016, the beginning of the launch of Egypt's Vision 2030, until 2023/2024.

The concept of sustainable development covers 3 main areas: "economic growth, conservation of natural resources and the environment, and social development." One of the most important challenges facing it is the challenge of eliminating poverty, by encouraging the adoption of balanced production and consumption patterns. Some economic indicators can only be achieved by following an effective monetary policy, as monetary policy has major functions and is implemented by the Central Bank through various monetary policy tools.

After analyzing the study of the economic indicators of the sustainable development plan and the impact of monetary policy on them, it became clear that monetary policy contributes to achieving sustainable development and is consistent with some of the goals of Egypt's Vision 2030 within the limits of the economic challenges facing Egypt.

Key words: Sustainable Development - Central Bank - Economic Growth - Monetary Policy - Economic Development Indicators - Inflation.

مقدِّمة

تلعب السياسة النقدية دورًا حيويًا فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة، خاصة فى الاقتصادات الناشئة مثل مصر. مع تبني رؤية مصر ٢٠٣٠، أصبح هناك تركيز متزايد على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما تسعى السياسة النقدية، التي يضعها البنك المركزي، إلى التحكم فى معدَّلات التضخُّم، وتحقيق الاستقرار النقدي، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة. وذلك فى ظل التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية، وأصبح من الضروري دراسة مدى فاعلية السياسة النقدية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

أوَّلًا أهداف الدراسة:

هدفَت هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسة النقدية فى تحقيق التنمية المستدامة فى مصر، وذلك فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن يأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

ثانيًا: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال:

١. تقديم تحليل علمي لدور السياسة النقدية فى تحقيق التنمية المستدامة فى مصر.

٢. دراسة تأثير أدوات السياسة النقدية مثل أسعار الفائدة، وعرض النقد، والتدخُّلات فى سوق الصرف على مُؤشِّرات التنمية المستدامة.

٣. تقييم مدى توافق السياسة النقدية مع محاور رؤية مصر ٢٠٣٠ الاقتصادية والاجتماعية.

٤. تقديم توصيات لصنَّاع القرار لتعزيز دور السياسة النقدية فى تحقيق تنمية مستدامة.

ثالثًا: منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الاستقرائي، والأسلوب الوصفي والتحليلي، وتحليل دور السياسة النقدية فى تحقيق التنمية التنمية المستدامة فى ظل رؤية مصر ٢٠٣٠.

رابعًا: مادة الدراسة:

تتنوَّع مادة الدراسة بين المراجع العربية والأجنبية والمؤلَّفات الحديثة، وقواعد البيانات الخاصة بالإحصائيات الاقتصادية.

خامسًا: إشكالية الدراسة:

رغم الجهود المبذولة من قِبَل البنك المركزي المصري فى تطبيق سياسات نقدية تهدف إلى الاستقرار الاقتصادي، لا تزال هناك تحديات تُؤثِّر على تحقيق التنمية المستدامة. ومن أبرز هذه التحديات:

- تأثير معدَّلات الفائدة والتضخُّم على الاستثمارات والنمو الاقتصادي.
- دور السياسة النقدية فى الحد من البطالة وتعزيز الإدماج المالي.
- التفاعل بين السياسة النقدية والسياسات المالية الأخرى لتحقيق تنمية مستدامة.

من هنا، تتمثل مشكلة الدراسة فى تحليل مدى كفاءة وفعالية السياسة النقدية المصرية فى تحقيق التنمية المستدامة، ومدى توافقها مع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

سادسًا: تساؤلات الدراسة:

وبناءً على مشكلة الدراسة يُمكن طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى تُسهم السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى تحقيق التنمية المستدامة، وما مدى توافقها مع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠؟ وينبثق من هذا التساؤل مجموعة التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي السياسة النقدية والتنمية المستدامة؟
- ما هي أدوات السياسة النقدية ووظائفها ومراحل تطوُّرها؟

- كيف أثَّرت السياسة النقدية فى تحقيق التنمية المستدامة فى ظل رؤية مصر ٢٠٣٠؟

سابعًا: فروض الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة والتساؤلات البحثية يُمكن صياغة الفرض الرئيسي الآتي:

تُساهم السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بشكل إيجابي فى تحقيق التنمية المستدامة، وتتوافق مع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

ثامنًا: خطة الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول والخاتمة كالآتي:

- الفصل الأوَّل: الإطار النظري للسياسة النقدية والتنمية المستدامة.
- الفصل الثاني: أدوات السياسة النقدية ووظائفها ومراحل تطورها.
- الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية على التنمية المستدامة فى ظل رؤية مصر ٢٠٣٠.
- الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات.

الفصل الأوَّل
الإطار النظري للسياسة النقدية والتنمية المستدامة

تلعب السياسة النقدية دورًا مركزيًا فى إدارة الاقتصاد الكلي، حيث تُعدُّ إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو. تعتمد هذه السياسة على مجموعة من الأدوات، مثل أسعار الفائدة، التحكُّم فى المعروض النقدي، وإدارة سعر الصرف؛ بهدف التأثير على معدَّلات التضخُّم، مستوى التوظيف، والاستقرار المالي.

ففي السنوات الأخيرة، أصبحَت التنمية المستدامة هدفًا إستراتيجيًا تسعى إليه الدول، حيث تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية، بجانب البُعد الاقتصادي. فى هذا السياق، تسعى رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تعتمد على الاستدامة، ممَّا يفرض ضرورة التوفيق بين أدوات السياسة النقدية ومتطلبات التنمية المستدامة. ويتكوَّن الفصل الأوَّل من مبحثين كما يلي:

- المبحث الأوَّل: مفهوم السياسة النقدية فى الفكر الاقتصادي.
- المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها.

المبحث الأوَّل: مفهوم السياسة النقدية فى الفكر الاقتصادي

تُعتبر السياسة النقدية أحد أضلاع مثلث السياسات الاقتصادية العامة، وهي السياسية الاقتصادية، والسياسة المالية، والسياسة النقدية[١]. ونتناول الآن تعريف السياسة النقدية ووظائفها وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية والمالية.

أوَّلًا: تعريف السياسة النقدية:

هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية فى المجتمع بهدف رقابة الائتمان والتأثير فيه عن طريق سعر الخصم أو سياسة السوق المفتوحة؛ للتوسُّع الائتماني أو الحد منها؛ تبعًا لما يتطلَّبه التعامل مع التضخُّم والكساد.

ويُوجد تعريفات كثيرة للسياسة النقدية، منها:

إنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة فى إدارة كلٍّ من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد. فالسياسة النقدية تقوم على تحقيق التوازن النقدي من خلال التحكم فى كمية النقود وحجم الائتمان؛ وذلك عن طريق سُلطة البنك المركزي فى عرض كميات من النقود، وتزيد من قدرة البنوك على الائتمان أو نقل السيولة؛[٢] من خلال قلة المعروض النقدي فيقل الائتمان وتزيد تكلفة الإقراض.

ثانيًا: أهمية السياسة النقدية:

تزداد أهمية السياسة النقدية فى البلاد النامية؛ لأنَّها تلعب دورًا كبيرًا فى التضخُّم من خلال التحكم فى كمية النقود والاستقرار النقدي والتحكم فى اتجاه النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير فى حجم الائتمان؛ لأنَّ تأثير السياسة النقدية هو تأثير مباشر فى أسواق الأصول الحقيقية، وليس البدائل النقدية.[٣]

ثالثًا: علاقة السياسة الاقتصادية بالسياسة النقدية:

السياسة الاقتصادية هي مجموعة الوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة من أجل تنظيم الاقتصاد الوطني، فالسياسة الاقتصادية تتضمَّن العديد من السياسات الجزئية؛ كالسياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية،

(١) د. عبد الباسط وفا، «النظم النقدية المصرفية ونظرية الاقتصاد الدولي»، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠م، ص: ٢٧٥.
(٢) د. محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الكلي، المجلد الرابع، دار البيان العربي، الطبعة الأولي، ١٩٨٥م، ص: ٣٤٣.
(٣) د. سهير محمود معتوق، النظريات السياسية النقدية، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٨٩م، ص: ١٩٩.

والسياسة الزراعية والسياسة الصناعية، وكذلك سياسة استغلال الموارد، مثل: سياسة الموارد البشرية،[١] فالسياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية.

رابعًا: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية:

السياسة النقدية كانت حتى الكساد الكبير فى الثلاثينات من القرن الماضي، والذي خلف البطالة هي الأداة المؤثرة فى الأوضاع الاقتصادية للدولة، ولكن لم تستطع التعامل مع الكساد الكبير، لذلك برزَت السياسة المالية كوسيلة ناجحة فى الحد من البطالة والتخلُّص من الكساد الاقتصادي عن طريق استخدام الضريبة والإنفاق العام، فالسياسة المالية تأثيرها محدود يتعلَّق بالنشاط الاقتصادي الداخلي، أمَّا السياسة النقدية فإنها تُؤثِّر فى النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي.[٢]

خامسًا: أهم نظريات السياسة النقدية فى الفكر الاقتصادي:

السياسة النقدية فى الفكر الاقتصادي: نظرًا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعَّال الذي تلعبه فى عملية التنمية جعلها تتطوَّر وتمرُّ بعدة مراحل وعقبات حتى أصبحَت على وضعها الحالي، ويهمُّنا هنا تعرُّف المراحل التي مرَّت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمَّت بالسياسة النقدية، وذلك على النحو التالي:

١ - المدرسة الكلاسيكية:

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتمُّ تلقائيًا دون الحاجة إلى تدخُّل الدولة فى الحياة الاقتصادية، وقد اعتقدوا أن التوازن الاقتصادي يتحقَّق دائمًا عند مستوى التشغيل الكامل، مع افتراض حياد النقود، بحيث يقتصر أثر التغيرات فى كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة فى قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي،[٣] وتُعبر نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) عن وجه نظر الكلاسيك فى هذا الشأن، حيث تُشير هذه النظرية إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتَّب عليها زيادة بنفس القدر وفي نفس الاتجاه فى المستوى العام للأسعار، فأي تغير يحدث فى الأول (النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر على الثاني

(١) د. صالحي صالح، السياسة النقدية المالية، دار الوفاء، ٢٠٠١م، ص: ١٩.
(٢) د. رمضان صديق، اقتصاديات النقود والبنوك والسياسة النقدية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤م، ص: ٢٢٠.
(٣) محمد زكي الشافعي، مقدمة فى النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٠م ص: ٥٢٨ – ٥٣٠.

المستوى العام للأسعار (دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني)، وهذا مع افتراض أيضًا أن النقود تُؤدِّي وظيفة واحدة هي وسيط فى التبادل ممَّا يُفيد حياد النقود.[١] لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقة وأسعار الفائدة، ويقتصر دورها فى خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات، ويتضح من كلِّ هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية، حيث اهتمَّ الاقتصاديون فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تُؤثِّر على المستوى العام للأسعار. بذلك تُصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم فى المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة.

٢ - المدرسة الكينزية:

لقد ظلَّ الفكر الكلاسيكي سائدًا ومقبولًا من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينات من القرن الماضي، ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير (١٩٢٩) (١٩٣٢) وما نتج عنها من آثار سلبية حيث عجزَت نظرية كمية النقود النظرية النقدية (الكلاسيكية) عن معالجة الأزمة بشكل فعَّال. وهنا ظهرَت النظرية الكينزية التي قدَّمَت حلولًا مقترحة لحل تلك المشكلة لقد ، ووجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقتها بمستوى الإنفاق الوطني، ونادى بأن حياد الدولة فى ظلِّ هذه الظروف لم يعد مقبولًا، ومن ثم فلا بُدَّ من تدخُّلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلَّفات الأزمة حيث ربطَت النظرية الكينزية بين الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود، بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار والادخار (توازن سوق السلع مع التوازن فى السوق النقدي يُحقِّق التوازن الاقتصادي العام،[٢] ولهذا اقترح كينز بعض السياسات المالية) زيادة كمية النقود التي تُسمى سياسة النقود الرخيصة؛ أي: الزيادة فى عرض النقود؛ ممَّا يُؤدِّي إلى تنشيط الطلب والذي يُؤدِّي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار والتمويل عن طريق التضخُّم.

(١) باقة رشيد. «الموضوعية فى الكتابات التاريخية حول الجزائر بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الحديثة.» (٢٠٠٣)، ص: ٢٢.

(٢) جميل الزيدانين، السياسات فى الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩م، ص: ٨٨ – ٨٩.

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية عند كينز ليسَت بالمحايدة بل هي إيجابية إذ لن يقتصر تأثير النقود على المستوى العام للأسعار فى كافة الأحوال، بل يمتدُّ إلى مستويات الدخل والتشغيل، وذلك انطلاقًا من فرضية أن حالة التوظف الكامل حالة ضمن حالات عديدة يُمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد الوطني، وهكذا النظرية الكينزية قد عكسَت المرحلة الثانية من تطوُّر النظرية النقدية، ولكن تم بموجبها إدماج النظرية النقدية فى النظرية الاقتصادية الكلية،[١] وبدأ الاهتمام يتحوَّل من مجرد البحث عن أسباب تغيُّر المستوى العام للأسعار إلى دراسة معالم سلوك النقود وأثره على مستوى النشاط الاقتصادي كما أوضح كينز إمكانية نجاح السياسة النقدية فى علاج مشكلات التضخُّم والكساد، وقد فسر عمل هذه السياسة من خلال اعتماد السلطات النقدية لسياسة السوق المفتوحة وبالتالي التأثير على كمية النقود المعروضة، سواء بالزيادة أو بالنقص وهذا وفقًا للظروف الزائدة والأهداف المرغوب فيها، الأمر الذي ينعكس على الفائدة، باعتبارها ظاهرة نقدية تتخذ بتلاقي قوى العرض والطلب، ومن ثم التأثير على الإنفاق الاستثماري والذي بدوره يُؤثِّر على الدخل الوطني، ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

٣ - المدرسة النقدية:

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان» لتُعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية، ولكن فى صورة جديدة حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطوُّر النظرية النقدية والتي يُطلق عليها النظرية المُعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة والتي بموجبها تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية فى الدخل النقدي، ممَّا أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود فى النشاط الاقتصادي. وأصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقديين (أصحاب المذهب النقدي ويُشكِّلون قوة ذات نفوذ متزايدة ليس فى أعلام الفكر والتحليل النقدي، وإنما أيضًا فى مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما)[٢]. يعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثرًا فعَّالًا على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عمَّا إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخُّمية، وحسب اعتقادهم دائمًا فإن تدخُّل الدولة فى النشاط الاقتصادي عن

(١) سمير محمد معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٩م القاهرة، ص: ١٦٢ - ١٨١

(٢) سعد ساهي عباس وسلمان عبد الله سلمان. «الأزمة المالية (المفهوم، الأسباب، الآثار) من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ أنموذجًا.» المجلة الدولية والسياسية ٢٢ (٢٠١٢). ص: ٦٧.

طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي، فإن هذا الهدف لن يتحقَّق وإنما على العكس فإن هذا التدخُّل قد يُؤدِّي إلى تعميق اللاتوازن.[١]

لذلك تحتلُّ السياسة النقدية المرتبة الأولى فى السياسة الاقتصادية، على اعتبار أن التغيرات التي تُصيب الأنشطة الاقتصادية تبعًا للتغيرات التي تحدث فى كمية النقود أكثر تأثيرًا وأكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام) لقد أوضح النقديون أن التغير فى المعروض النقدي، له آثار واسعة النطاق على الطلب. الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار، وهذه الآثار تختلف فى المدى القصير عنها فى المدى الطويل، حيث يمسُّ عرض النقود فى المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما فى الحالة الكلاسيكية،[٢] غير أنه فى المدى القصير تُمارس النقود أثرًا هامًا على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني وذلك على النحو التالي:

الحالة الأولى: إن زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يُؤدِّي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب فيه، ممَّا يُؤدِّي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد، وبالتالي تكون هناك زيادة فى الطلب الكلي ينتج عنه زيادة فى الإنتاج والتشغيل، هذا إذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل ممَّا يُؤدِّي إلى حدوث زيادة فى الأرصدة المرغوبة. أمّا إذا كان الاقتصاد فى حالة التشغيل الكامل فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع؛ أي: أن عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة والحقيقة تتم فى هذه الحالة عن طريق الأسعار.[٣]

أمَّا فى الثانية عند تخفيض المعروض النقدي من طرف البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية فى السوق المفتوحة هذا يُؤدِّي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات ممَّا يدفع الدخل الوطني إلى مستوى أدنى، بمعنى أن الجمهور عندما يُواجه نقصًا فى سيولته فإنه يُقلل من إنفاقه إلى أن يهبط الدخل الوطني إلى النقطة حيث تُستعاد النسبة الأصلية بينه

(١) عبد الرزاق كبوظ. «تحليل ونقد النظريات الاقتصادية لتفسير الفوائد.» بحوث اقتصادية وادارية ٢٠ (٢٠١٦) ص: ٣٣.

(2) Hoff, Karla, and Joseph E. Stiglitz. Modern economic theory and development. Oxford: Oxford University Press, 2000.

(٣) العربي الهداني. «أي موقع للبُعد فى النظريات الاقتصادية؟ بحث فى النظريات وتوصيات التنمية الاقتصادية.» أنسنة الاقتصاد ٢, لا. ج١ (٢٠٢٤): ٩٣-١٠٣.

وبين المعروض النقدي مرة أخرى. ممَّا سبق نخلص إلى أن الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة تتمثل فى أن التغيرات الممكنة فى كمية النقود، يُمكن أن تُعالج الاختلالات الاقتصادية، وتُؤدِّي إلى الاستقرار الاقتصادي. وأخيرًا يُمكن القول: إنه مهما اختلفَت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية عبر مختلف المدارس، ورغم اختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يُجمعون على أنه لا بُدَّ من وجود سياسة نقدية رشيدة، يُمكن من خلالها تسيير الاقتصاد الوطني والتحكم فى اختلالاته.[١]

(1) Becker, Gary. Economic theory. Routledge, 2017.

المبحث الثاني
مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها

التنمية المستدامة مفهوم حديث، وهو مصطلح أطلقته الأمم المتحدة، لتحسين ظروف المعيشة لكل أفراد كوكب الأرض دون الإفراط فى استخدام الموارد الطبيعية أو الإضرار بالبيئة، وتُعتبر أهداف التنمية المستدامة هي خطة لإعمار كوكب الأرض وتجويد التعاطي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ لتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

أوَّلًا: مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة:

كان مفهوم التنمية قد برز مع نهاية الحرب العالمية الثانية مع معاناة بعض الدول من الفقر والجهل، وقد اختلف تعريف الدول المتقدمة لهذا المفهوم عن تعريف الدول النامية. فقد عرفته الدول المتقدمة على أنه: « العملية الهادفة إلى خلق طاقة إنتاجية تُؤدّي إلى تزايد دائم فى متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن ». أمَّا الدول النامية فقد عرفته على أنه: « العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية- اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع،[١] مستوى من الحياة الكريمة التي تقل فى ظله عدم المساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة، وحق المساهمة فى توجيه مسار وطنه ومستقبله ».[٢]

وقد تطوَّر مفهوم التنمية من المفهوم القاصر على النمو الاقتصادي (مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى منتصف ستينيات القرن العشرين)، إلى المفهوم الذي يُركز على النمو الاقتصادي إلى جانب التوزيع العادل (من منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات من القرن العشرين). ثم جاء بعد ذلك مفهوم التنمية الشاملة المستدامة والذي يُركز على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية (من منتصف السبعينات حتى منتصف ثمانينيات القرن العشرين).[٣]

(١) علي بايزيد. «التنمية المستدامة: مفهومها وأبعادها ومُؤشّراتها». دراسة حالة مُؤشّر الأداء البيئي العالمي. المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ٦، العدد ٢ (٢٠٢٢): ٢٧٠-٢٩٠.

(٢) راجع: د. صلاح الدين عبد النبي محمد علي، إسهامات الطاقة المتجددة فى تحقيق التنمية المستدامة فى مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٤، ص: ٢.

(٣) د. صلاح الدين عبد النبي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص: ٤.

وبدأ الحديث عن مفهوم التنمية المستدامة فى تقرير (نادي روما)، الذي صدر عام ١٩٧٢ تحت عنوان «وقف التنمية». حيث أثار هذا التقرير جدلًا واسعًا حول استمرار عملية التنمية من ناحية، والحفاظ على البيئة من ناحية أخرى (حيث إنه مع استمرار عملية التنمية يتمُّ استنزاف الموارد وتلوث الطبيعة والضغط على النظام البيئي).

وكان أوَّل استخدام لمفهوم «التنمية المستدامة» فى أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وأُشير إليه بشكل رسمي من خلال تقرير «مستقبلنا المشترك» الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧، وتشكَّلَت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر عام ١٩٨٣ برئاسة «برونتلاند» رئيسة وزراء النرويج، وعضوية ٢٢ شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة فى العالم؛ بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية فى بنية النظام الاقتصادي العالمي.

والتنمية المستدامة من المصطلحات التي ظهرَت بعد تقرير لجنة برونتلاند عام ١٩٨٧ وهي اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية [١] لتعظيم الرفاهية والموازنة بين الأجيال الحاضرة والقادمة مع المحافظة على البيئة من أجل التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

وجاء مفهوم التنمية المستدامة والذي يُركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أيضًا (منذ قمَّة الأرض الذي عُقِدَ فى ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢)، ثم جاء مفهوم «التنمية المستدامة» ليُطلَّ علينا من جديد فى أوائل التسعينات، من خلال «إعلان جوهانسبرج» الذي حضره كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، وتم اعتماده رسميًا فى مؤتمر قمَّة الأرض الذي عُقِد فى «ريو دي جانيرو» عام ١٩٩٢، ثم استخدمه «بان كي مون» بديلًا لمشروع «قيم الألفية» الذي سبق أن طرحه الأمين العام السابق كوفي عنان بمناسبة الاقتراب من سنة ٢٠٠٠.

وقد اختلفَت تعريفات التنمية المستدامة. فقد عرفتها لجنة برونتلاند عام ١٩٨٧ على أنها: «التنمية التي تُلبِّي احتياجات الجيل الحالي بدون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم».[٢]

(١) راجع: د. عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥ ص: ٥.

(٢) راجع: د. محمد ذكي علي السيد، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي فى الاقتصاد المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، ص: ٩.

وعُرِّفَت التنمية المستدامة فى مؤتمر قمَّة الأرض بأنها: «تلبية الاحتياجات التنموية البيئية بشكل متوازن للأجيال الحالية والمستقبلية».[١]

وعرَّفتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على أنها: «التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسَّسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (فى الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضرُّ بالبيئة، وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية».

وأخيرًا، عرَّفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها: «التنمية التي تضمن تحقيق العدالة بين الأجيال وداخل كلِّ جيل من خلال المواءمة بين الأهداف الاقتصادية والإنسانية والبيئية لأجل المحافظة على المكوِّنات المختلفة للثروة التي تضمن استمرارية توليد الدخل عبر الأجيال المختلفة».[٢]

فالتنمية المستدامة تهدف لتعظيم الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والمحافظة على البيئة، واتساع الحاجة لتوفير المعلومات والتقنية للحفاظ على مرتكزات الحياة من استثمار وإنتاج وإنفاق وتوظيف ودخل.[٣]

والتنمية المستدامة مصطلح أممي (صادر عن الأمم المتحدة)، يهدف لتطوير موارد الكوكب الطبيعية والبشرية، وتجويد التعاطي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي معها، شريطة أن تُلبِّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة بها.[٤]

وبذلك المصطلح رسمَت الأمم المتحدة خارطة التنمية البيئية والاقتصادية، لتحسين ظروف المعيشة لكل فرد فى المجتمع، دون الإفراط فى استخدام الموارد الطبيعية، التي تُحمِّل كوكب الأرض فوق طاقته.

فالتنمية المستدامة ليست بالعبء، وإنَّما هي فرصة فريدة تُتيح من الناحية الاقتصادية، إقامة الأسواق وفتح أبواب العمل، ومن الناحية الاجتماعية تضمن دمج

(١) راجع: د. محمد عبد الوهاب طاحون، البنوك التجارية واستهداف التنمية المستدامة: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٤، ص: ٢٧.
(٢) راجع: د. محمد محمد عبد الوهاب طاحون، البنوك التجارية واستهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص: ٢٨.
(٣) راجع: د. عبد الباسط وفا ، التنمية السياحية المستدامة، مرجع سابق، ص: ٥ وما بعدها.
(٤) قشتي ونبيلة. «أهداف التنمية المستدامة وتحدياتها». مجلة القانون والعلوم السياسية ٩، العدد ١ (٢٠٢٣): ٠١-١٥.

المهمشين فى تيار المجتمع، ومن الناحية السياسية تخلص لمنح كل إنسان، رجلًا كان أم امرأة، صوتًا وقدرة على الاختيار لتحدّي مسار مستقبله.[١]

ويُغطي مفهوم التنمية المستدامة ٣ مجالات رئيسية، هي: «النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية»، ومن أهم التحديات التي تُواجهها تحدِّي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة.

ثانيًا: أبعاد التنمية المستدامة:

يتضح أن التنمية المستدامة تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية هي أوَّلًا البُعد الاقتصادي، وثانيًا: البُعد الاجتماعي، وثالثًا: البُعد البيئي. هذا ويُضيف البعض بُعدًا رابعًا يتمثل فى البُعد التقني.[٢]

وقد أصدرَت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمَّة الأرض كتابًا حول مُؤشِّرات التنمية المستدامة، حيث تضمَّن نحو ١٣٠ مُؤشِّرا مصنفة فى أربع فئات أو أبعاد رئيسية «اقتصادية» و«اجتماعية» و«بيئية» و«تقنية».

البُعد الاقتصادي: تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى تحسين الوضع الاقتصادي والمالي والصناعي للدولة، وإجراء تخفيضات متواصلة فى مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، التي تصل إلى أضعاف أضعافها فى الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة، فاستهلاك الطاقة المستخرجة من النفط والغاز والفحم فى الولايات المتحدة أعلى منه فى الهند بـ ٣٣ مرة، والبُعد الاقتصادي يتضمَّن مثلًا زيادة متوسط الدخل، وتحقيق المساواه فى توزيع الموارد بين الأجيال المختلفة وداخل كل جيل.[٣]

البُعد الاجتماعي: إنَّ عملية التنمية المستدامة تتضمَّن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلًا عن مشاركة المجتمعات فى صنع القرارات التنموية التي تُؤثِّر فى حياتهم، بالإضافة إلى عنصر العدالة أو الإنصاف

(١) بثينة جمعة محمد الجطلاوي، إسماعيل المهدي محمد أسميو، وأحمد محمد مصباح الترهوني. «تفعيل إطار كوبيت لتحسين ريادة الأعمال فى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان التنمية المستدامة فى ليبيا». مجلة البحوث المستدامة فى العلوم الإنسانية ١، العدد ٢ (٢٠٢٤): ٥٤-٦٦.

(٢) راجع: د. محمد محمد عبد الوهاب طاحون، البنوك التجارية واستهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص: ٢٨.

(٣) راجع: د. صلاح الدين عبد النبي محمد علي، إسهامات الطاقة، مرجع سابق، ص: ١١.

والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هنا، وهما: إنصاف الأجيال المُقبلة، التي يجب أخذ مصالحها فى الاعتبار، والنوع الثاني: هو إنصاف مَن يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصًا متساوية مع غيرهم فى الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، وتهدف التنمية إلى تقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة، وكذاك الاهتمام بالتنمية الريفية، والاهتمام بالتماسك الاجتماعي بالمحافظة على الهوية الثقافية، واحترام الاختلافات الثقافية والاجتماعية والسياسية.(١)

البُعد البيئي (الإيكولوجي): تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق عدد من الأهداف البيئية، من بينها الاستخدام الرشيد للموارد القابلة للنضوب؛ بهدف ترك بيئة مُماثلة للأجيال القادمة، لعدم وجود بدائل لتلك الموارد، ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات الأنشطة البشرية، مع التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من تلك الموارد، ومن الطبيعي أن المشاكل البيئية تتفاوت حسب المجتمع ونموه الاقتصادي وسياسته الإدارية تجاه البيئة.(٢)

البُعد التقني: فى السنوات الأخيرة لعبَت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورًا كبيرًا فى تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث عزَّزَت من أنشطة البحث والتطوير لتحسين أداء المؤسَّسات الخاصة، وأدَّت لاستحداث أنماط مؤسَّسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا، وحفزَت النمو الاقتصادي، وولدَت فرص عمل جديدة وساهمَت فى تقليص الفقر، ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

ولعبَت الاتصالات أيضًا دورًا كبيرًا فى تحقيق التنمية المستدامة، فمع تقييم بعض الخبرات فى ريف العالم الثالث، نجد أن الإذاعة الريفية الموجَّهة للتنمية المجتمعية، والإعلام متعدد الوسائط قد ساعدا فى تدريب المزارعين، وقادت شبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية، ما ساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسُبل المعيشة فى الريف، والبُعد التقني يتضمَّن مثلًا ضرورة تعزيز أنشطة البحث

(١) راجع: د. محمد محمد عبد الوهاب طاحون، البنوك التجارية واستهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص: ٢٣.
(2) Allen j. And Hamnet, Ashrinking world,C.Oxford: Oxford Univesity Press, Page, 149.

والتطوير لتحسين أداء المؤسَّسات الخاصة،[١] والتحوُّل إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ وأقدر علي الحد من التلوث البيئي.[٢]

ثالثًا: أهداف مُؤشِّرات التنمية المستدامة:[٣]

وُلِدَت أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥-٢٠٣٠) فى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي عُقِدَ فى ريو دي جانيرو فى ٢٠١٢. وقد أقرَّها جميع أعضاء الأمم المتحدة فى مؤتمر قمَّة التنمية المستدامة الذي عُقِدَ بمقر الأمم المتحدة فى نيويورك ٢٠١٥ فى سبتمبر. ودخلت حيز التنفيذ فى يناير ٢٠١٦. وأطلق على هذا البرنامج العالمي الجديد للتنمية المستدامة عنوان «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠».

وتختلف أهداف التنمية المستدامة عن الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠-٢٠١٥)، فى أنها أوسع نطاقًا من الأهداف الإنمائية للألفية. فهي تحتوي على ١٧ هدفًا فى مقابل ٨ أهداف إنمائية فقط. كما أنها تستهدف العالم كله حتى البلدان المتقدمة، بينما كانت الأهداف الإنمائية للألفية تستهدف الدول النامية فقط لا سيما الدول الأكثر فقرًا. كذلك شهدت أهداف التنمية المستدامة مشاركة المجتمع المدني، بينما كان فريق من الخبراء قد تولَّى إعداد الأهداف الإنمائية للألفية. وأخيرًا تم بناء أهداف التنمية المستدامة على عناصر ثلاثة أساسية وهي: النمو الاقتصادي، والشمول الاجتماعي، وحماية البيئة. فى حين كانت الأهداف الإنمائية الألفية تُركز بشكل أساسي على خطة العمل الاجتماعي.

يتكوَّن هذا البرنامج من ١٧ هدفًا تتمحور حول خمسة مجالات رئيسية، وهي: الناس (إنهاء الفقر والجوع وضمان الكرامة والمساواة)، والكوكب (حماية الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية)، والازدهار (تمكين جميع الناس من حياة مزدهرة تُلبي طموحاتهم، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي بالانسجام مع الطبيعة)، والسلام (تشجيع قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل، وتخلو من الخوف والعنف)، والشراكة (تنشيط الشراكة العالمية). و١٦٩ غاية تُغطي

(1) Wood, lindsey M. sustainable community development: Case studies from india and Kenya, University of Wisconsin, Stevens Point, 2009.

(٢) راجع: د. صلاح الدين عبد النبي محمد علي، إسهامات الطاقة، مرجع سابق، ص: ١٣.

(٣) وزارة التخطيط ، مصر ٢٠٣٠ خطة التنمية المستدامة.

الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والسابق ذكرها. و٢٣٠ مُؤشِّرا لرصد واستعراض الإنجاز فى تحقيق الأهداف.(١)

مع اتضاح رؤية المفهوم ومجاله، برزت الحاجة إلى وضع مُؤشِّرات للتنمية المستدامة تُمكننا من قياس التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسَّساتية، وفي هذا السياق لدينا ٦ حزم من المُؤشِّرات، يُمكن إيجازها فيما يلي:

أ. **المُؤشِّرات المؤسَّسية:** تعني إلى أي مدى تتصف المؤسَّسات الحكومية بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء وظائفها فى خدمة مجتمعاتها، بجانب دور المنظمات غير الحكومية، وإلى أي مدى متاح لتلك المؤسَّسات أن يكون لها دور فى تنمية مجتمعاتها، ومدى مشاركة القطاع الخاص متمثلًا فى الشركات العاملة فى المجالات المختلفة فى خدمة المجتمع المحيط.(٢)

ب. **المُؤشِّرات الاقتصادية:** وسنتناول أهم المُؤشِّرات الاقتصادية فى التنمية المستدامة:

١. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يُحسب من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فى سنة معينة على عدد السكان فى تلك السنة، والأهمية الاقتصادية لهذا المُؤشِّر تكون من خلال عكسه معدَّلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه.(٣)

٢. نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يُعرف تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، بأنه: الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجَّهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية، كالأبنية والإنشاءات والمكائن والآلات ووسائل النقل، وينقسم رأس المال الثابت إلى قسمين: تكوين رأس المال الصافي الذي يُستخدم فى زيادة الطاقة الإنتاجية، وتكوين رأس المال التعويضي، الذي يُستخدم للحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة.(٤)

(1) Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development, United Nations report.

(٢) سمر الأحمدي. التنمية المستدامة فى العالم العربي: التحديات والفرص. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢٢. ص: ٣٥.

(٣) خالد الحربي. «دور الابتكار فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية.» المجلة العربية للدراسات التنموية ١٢، العدد ٣ (٢٠٢٢): ٨٨-١٠٥.

(٤) أحمد عبد الرحمن. الاقتصاد الأخضر وأهداف التنمية المستدامة. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٢١. ص: ٤٤.

٣. نسبة الصادرات إلى الواردات: يُبين مُؤشِّر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الاستمرار فى الاستيراد، وتبرز الأهمية الحيوية للمُؤشِّر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي.(١)

٤. جموع المساعدة الإنمائية الرسمية «ن ق ج»: وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح والقروض، التي يُقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسَّرة، ويقيس هذا المُؤشِّر مستويات المساعدات المختلفة ، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، وإستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب اعتمادًا كبيرًا على المعونات والمساعدة الخارجية.(٢)

٥. «الدَّيْن الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي»: يحسب هذا المُؤشِّر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويُمثل مديونية البلدان، ويُساعد فى تقييم قدرتها على تحمُّل الديون.(٣)

ج. المُؤشِّرات الاجتماعية : وسنتناول أهمَّ المُؤشِّرات الاجتماعية فى التنمية المستدامة:(٤)

١. معدَّل البطالة: يعكس هذا المُؤشِّر عدد الأفراد فى سِن العمل والقادرين عليه، ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية فى بلد ما.

٢. معدَّل النمو السكاني: يُوضح متوسط المعدَّل السنوي للتغير فى حجم السكان، وأهميته فى التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدَّل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدَّل نمو السكان.

٣. معدَّل الأمية بين البالغين: ويُحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة، والذين هم أميون إلى مجموع البالغين.

(١) أحمد عبد الرحمن. الاقتصاد الأخضر وأهداف التنمية المستدامة، المرجع السابق. ص: ٤٤.
(٢) يوسف سالم. رؤية ٢٠٣٠ والتنمية المستدامة فى الدول النامية. عمان: دار الفكر، ٢٠٢٣. ص: ٦٧.
(3) Sustainable Development in the least Developed Countries, towards 2030, Education Scientific and Cultural Organization, United Nations.
(٤) يوسف سالم. رؤية ٢٠٣٠ والتنمية المستدامة فى الدول النامية. مرجع سابق، ص: ١٠٤.

٤. **معدَّل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالي:** وهم عدد الملتحقين بهذه المدارس الأولى والعليا إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المُؤشِّر مدى نشر التعليم والمعرفة فى بلد ما.

٥. **نسبة السكان فى المناطق الحضرية:** ويُمثل نسبة السكان المُقيمين فى المناطق الحضرية إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المُؤشِّر درجة التوسُّع الحضري، وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي فى تحقيق التنمية المستدامة.(١)

٦. **حماية صحة الإنسان وتعزيزها:** أهم متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالإنسان هي توفر مياه شرب صحية وخدمات صحية، ويُحسب هذا المُؤشِّر من خلال قسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لهم هذه الخدمات إلى مجموع السكان.(٢)

د. **المُؤشِّرات البيئية «الإيكولوجية»:** وسنتناول أهم المُؤشِّرات البيئية فى التنمية المستدامة:(٣)

١. **نصيب الفرد من الأراضي الزراعية :** ويتضمَّن هذا المُؤشِّر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، ونصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي، فالزراعة تُوفر الغذاء وفرص العمل، وتُعدُّ المحرك للنمو الاقتصادي، خاصة وأنها تُساهم فى تخفيف حدة الفقر والبطالة.

٢. **التغير فى مساحات الغابات والأراضي الحرجية:** يُبين هذا المُؤشِّر نسبة التغير فى مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية، فإذا كانت نسبة هذا المُؤشِّر مرتفعة دلَّ على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي، أمَّا العكس فيُشير إلى توسُّع التصحُّر وزحفه إلى الأراضي الخضراء.(٤)

---

(١) ماجد سليمان. «الحوكمة والاستدامة الاقتصادية فى إطار أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة." مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ٢٠، العدد ١ (٢٠٢٣): ٩٩-١٢٠.

(2) Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development, United Nations report.

(٣) فاطمة الناصر. «الاستدامة البيئية فى الدول العربية: تحديات التطبيق والحلول الممكنة." مجلة الاقتصاد والتنمية ١٨، العدد ٢ (٢٠٢٣): ٤٥-٦٧.

(٤) فاطمة الناصر. «الاستدامة البيئية فى الدول العربية، مرجع سابق، ص: ٤٥-٦٧.

٣. **التصحُّر:** قياس الأراضي المصابة بالتصحُّر ونسبتها إلى المساحة الاجمالية للبلد، ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.[١]

٥. **المُؤشِّرات البشرية:** ارتبطَت التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة نظرًا لأهميتها، حيث تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسَّة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل، بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة، حيثُ إنّه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية.[٢]

و. **مكافحة الفساد:** تعمل التنمية المستدامة على مكافحة الفساد داخل مؤسَّسات الدولة الحكومية، من خلال توفير المزيد من فرص العمل للفئات المهمّشة، وضمان تحقيق السلام الاجتماعي، وتعزيز قواعد الحوكمة والإفصاح للشركات، وتوفير قطاع واسع من المنتجات الاستثمارية، بالإضافة إلى أنها تُساوي بين الجنسين، وتُساوي بين الجميع بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فضلًا عن توفير الأموال الضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للمواطنين وخاصة المستضعفين منهم، ويُمكن إبراز أهداف التنمية المستدامة فى الشكل التالي:

(١) راجع: د. محمد ذكي علي السيد، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبُعد البيئي، مرجع سابق، ص: ٩ وما بعدها.
(٢) الأمم المتحدة. أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة: أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٥. ص: ٣٤.

جدول رقم (١) أهداف وبعض مُؤشِّرات التنمية المستدامة

الهدف	الغاية	المُؤشِّر
	القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حاليًا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار فى اليوم.	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، مصنفين بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ ريفي).
	القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠.	معدَّل انتشار نقص التغذية.
	ضمان حياة صحية وخفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من ٧٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠٣٠.	الوفيات النفاسية لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي.
	ضمان التعليم للجميع بأن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومُنصف وجيّد، ممَّا يُؤدّي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعَّالة بحلول عام ٢٠٣٠.	النسبة المئوية للأطفال/ الشباب: (أ) فى الصف الثاني الثالث؛ (ب) فى نهاية المرحلة الابتدائية؛ (ج) فى نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يُحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة فى ‘١’ القراءة، ‘٢’ الرياضيات. التصنيفات بحسب: نوع الجنس، والموقع والثروة وتصنيفات أخرى.

الهدف	الغاية	المُؤشّر
	تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات فى كل مكان.	ما إذا كانت ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس نوع الجنس.
	تحقيق هدف حصول الجميع بشكل مُنصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠.	النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تُدار بطريقة مأمونة.
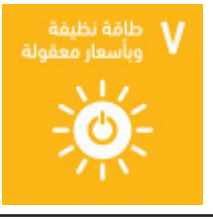	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠.	النسبة المئوية للسكان المستفيدين من خدمات الكهرباء.
	الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقًا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ فى المائة على الأقل سنويًا فى أقل البلدان نموًا.	معدَّل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
	إقامة بنية تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما فى ذلك البنية التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.	نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بُعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال فى جميع الفصول.

الهدف	الغاية	المُؤشِّر
	التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى ٤٠ فى المائة من السكان بمعدَّل أعلى من المعدَّل المتوسط الوطني بحلول عام ٢٠٣٠.	معدَّلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى ٤٠ فى المائة من السكان ومجموع السكان.
	بناء مدن مستدامة وضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠.	نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون فى أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة.
	الاستهلاك والإنتاج المستدام، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية فى البلدان النامية وقدراتها.	عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدام أو التي أدمجت تلك الخطط فى سياساتها الوطنية باعتبار أولوية أو غاية.
	مكافحة تغيُّر المناخ وتعزيز المرونة والقدرة على الصمود فى مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية فى جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيُّف مع تلك الأخطار.	عدد الدول التي لديها إستراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث وتغيُّر المناخ.
	تقليل تحمُّض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما فى ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات.	قياس متوسط الحموضة البحرية فى مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات.

الهدف	الغاية	المُؤشّر
	تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة فى نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٢٠.	صافي خسائر الغابات الدائمة.
	العمل على تحقيق السلام والحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدَّلات الوفيات فى كل مكان.	عدد ضحايا القتل العمد لكل ١٠٠٠٠٠ ألف نسمة، بحسب الفئة العمرية ونوع الجنس.
	تعزيز تعبئة الموارد المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية فى مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.	الإيرادات الحكومية الإجمالية (بحسب المصدر) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول: بواسطة الباحث بالاعتماد على المصدر[1].

(1) Statistical commission, Report of the Inter-Agency and expert group on sustainable development goal indicators, Economic and social council, United Nations report, 2016, P. 15-30.

الفصل الثاني
أدوات السياسة النقدية ووظائفها ومراحل تطوُّرها

تُعدُّ السياسة النقدية إحدى الأدوات الرئيسية التي يعتمد عليها البنك المركزي فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تهدف إلى التحكم فى معدَّلات التضخُّم، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق استقرار الأسعار من خلال استخدام مجموعة من الأدوات النقدية. تشمل هذه الأدوات أسعار الفائدة، وعمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي الإلزامي، وإدارة سعر الصرف، والتي يتمُّ توظيفها وفقًا للظروف الاقتصادية والتحديات التي تُواجه الدولة.

شهدَت السياسة النقدية فى مصر تطوُّرات ملحوظة خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، حيث واجه الاقتصاد المصري تحديات متعددة، أبرزها تحرير سعر الصرف فى ٢٠١٦، الأزمات الاقتصادية العالمية، والتأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا، وصولًا إلى التحديات التي فرضتها الأوضاع الاقتصادية العالمية فى السنوات الأخيرة. خلال هذه الفترة، قام البنك المركزي المصري بتعديل إستراتيجيته النقدية لمواكبة التغيرات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي، ممَّا انعكس على أدوات السياسة النقدية وطرق استخدامها، ويتكوَّن هذا الفصل من مبحثين كما يلي:

- المبحث الأوَّل: أدوات السياسة النقدية ووظائفها.
- المبحث الثاني: مراحل تطوُّر السياسة النقدية فى مصر.

المبحث الأوَّل: أدوات السياسة النقدية ووظائفها

هي الأدوات التي تستخدمها السلطة النقدية لتحقيق أهداف إدارة السياسة النقدية، وتنقسم إلى نوعين هما الأدوات الكَمّيَّة والكيفية، والأدوات الكَمّيَّة هي أدوات غير مباشرة تُستخدم للتحكم فى كَمّيَّة الأموال المتداولة وحجم الائتمان المصرفي، فى حين تُستخدم الأدوات الكيفية فى توجيه الائتمان إلى أنواع معينة من الاستخدامات، وبذلك تهدف إلى تخصيص الائتمان واستخدامه بين مختلف الأنشطة القطاعية والفرعية، على حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة.(١)

أوَّلًا: أدوات السياسة النقدية:

١ - أدوات تقليدية (الأدوات غير المباشرة – الأدوات الكَمّيَّة):

يُؤثر البنك المركزي على أسعار الفائدة من خلال توسيع القاعدة النقدية، والتي تتكون من العُملة المتداولة واحتياطيات البنوك والودائع فى البنك المركزي، وهناك ثلاث أدوات تقليدية رئيسية للسياسة النقدية هي: (عمليات السوق المفتوحة - سعر الخصم - متطلبات الاحتياطي)(٢)، وفيما يلي عرض لهذه الأدوات:

أ- سياسة سعر الخصم وإعادة الخصم:

تُعَدُّ أسعار الفائدة من الأدوات الأكثر تأثيرًا فى السوق، مثل أسعار الفائدة قصيرة الأجل، حيث تُؤثِّر أسعار الفائدة على أسواق الأسهم والسندات وكذلك الرهن العقاري، ويُقصد بسياسة سعر الخصم وإعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه، للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان، ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسَّسات، وعندما يرغب البنك المركزي فى تدعيم القدرة الائتمانية للبنوك التجارية يخفض من معدَّل إعادة الخصم، وعلى العكس يرفع البنك المركزي من هذا المعدَّل عندما يرغب فى الحدّ من طاقة البنوك على منح الائتمان.(٣)

(1) Carlo Altavilla et al., "Assessing the Efficacy, Efficiency and Potential Side Effects of the ECB's Monetary Policy Instruments since 2014," ECB Occasional Paper, no. 278 (2021).P.66.

(2) Rami Obeid and Bassam Awad, "Effectiveness of Monetary Policy Instruments on Economic Growth in Jordan Using Vector Error Correction Model," International Journal of Economics and Finance 9, no. 11 (2017): P.P.194–206.

(3) Cyril Ogugua Obi, "Monetary Policy Instruments and Manufacturing Sector Output in Nigeria," International Journal of Innovative Finance and Economics Research, vol 9, no. 2 (2021): P.P.85–90.

٢ - عمليات السوق المفتوحة:

يُؤثِّر البنك المركزي على المعروض النقدي فى الاقتصاد من خلال عمليات السوق المفتوحة، ففي كل مرة يشتري فيها الأوراق المالية (مثل السندات الحكومية أو سندات الخزانة)، فهو يضخُّ المال فى السوق وبالتالي زيادة المعروض النقدي، وعلى العكس من ذلك، فإن بيع الأوراق المالية من قِبَل البنك المركزي يُقلل من المعروض النقدي،[١] وعادة ما تتخذ عمليات السوق المفتوحة أحد الأشكال الآتية:

- شراء أو بيع الأوراق المالية (العمليات المباشرة) لتحقيق هدف سعر الفائدة فى السوق بين البنوك (interbank market).
- الإقراض المؤقَّت للأموال للأوراق المالية الجانبية (وهو ما يُطلق عليه العمليات العكسية أو عمليات إعادة الشراء، والمعروفة أيضًا باسم سوق إعادة الشراء)، ويتمُّ تنفيذ هذه العمليات على أساس منتظم، حيث يتمُّ بيع قروض الاستحقاق الثابتة (لمدة أسبوع وشهر للبنوك المركزية) بالمزاد العلني.[٢]
- عمليات الصرف الأجنبي مثل مقايضة العُملات الأجنبية.

٣ - معدَّل الاحتياطي:

هو التزام أو إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويُمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار عند اللزوم، ويستخدم البنك المركزي هذه السياسة ليتحكم فى العرض النقدي، فعندما تبلغ السياسة النقدية الحد الأعلى من حجم الائتمان يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على الودائع المتاحة لدى البنوك، وذلك بالرفع من نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي، وعلى العكس تنخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسُّع فى الائتمان وزيادة العرض النقدي.[٣]

(1) Idem.

(2) Sweta Saxena and Agustín Villar, "Hedging Instruments in Emerging Market Economies," Financial Globalisation and Emerging Market Capital Flows. BIS Papers, no. 44 (2008): P.P.71–87.

(3) A. U. Onoh, "Monetary Policy Instruments and Their Effect on Turnover Ratio of Commercial Banks in Nigeria," Journal of Business and African Economy, vol 3, no. 1 (2017): P.P.61–70.

فعندما يظهر فى الاقتصاد تيارات تضخُّمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض ممَّا يُؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود، وانخفاض حجم الائتمان، أمَّا فى حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي من ٢٠٪ إلى ١٠٪ كمثال، وتزداد قدرة البنوك التجارية بشكل مضاعف على خلق النقود ومنح الائتمان، فيزداد المعروض النقدي.(١)

تاريخيًا، شكَّلَت احتياطيات البنوك جزءًا صغيرًا فقط من الودائع، وهو نظام يُسمى الخدمات المصرفية الاحتياطية الجزئية، وفيه تحتفظ البنوك بنسبة صغيرة فقط من أصولها فى شكل احتياطيات نقدية كتأمين ضد مخاطر إدارة البنوك، وبمرور الوقت، تم تنظيم هذه العملية والتأمين عليها من قِبَل البنوك المركزية، وتم إدخال مثل هذه المتطلبات القانونية للاحتياطي فى القرن التاسع عشر كمحاولة لتقليل مخاطر إفراط البنوك فى التوسُّع، حيث قد يُؤدِّي ذلك إلى آثار غير مباشرة على البنوك الأخرى ذات التوسُّع المفرط.(٢)

نظرًا لأن معيار الذهب فى أوائل القرن العشرين قد تم تقويضه بسبب التضخُّم وتطوَّرَت الهيمنة الورقية على الدولار فى أواخر القرن العشرين، ومع تكاثر البنوك وانخراطها فى معاملات أكثر تعقيدًا وتمكنها من الاستفادة من المعاملات على مستوى العالم بعد لحظة، أصبحَت هذه الممارسات إلزامية، ولو فقط لضمان وجود حد ما لتضخُّم المعروض النقدي.(٣)

ألغى عدد من البنوك المركزية منذ ذلك الحين متطلباتها الاحتياطية على مدى العقود القليلة الماضية، بدءًا من بنك الاحتياطي النيوزيلندي فى عام ١٩٨٥ واستمر مع الاحتياطي الفيدرالي فى عام ٢٠٢٠. بالنسبة للأنظمة المصرفية المعنية، توفر متطلبات رأس المال المصرفي شيكًا على نمو المعروض النقدي.(٤)

(1) Kehoe and Nicolini, A Monetary and Fiscal History of Latin America,op.cit,p55.

(2) Hamilton, James D. "Perspectives on US monetary policy tools and instruments". No. w25911. National Bureau of Economic Research, 2019.P.P.5-10.

(3) Bordo, "Monetary Policy, History Of:",Op.cit.p.70.

(4) Seija Lainela and Alexey Ponomarenko, "Russian Financial Markets and Monetary Policy Instruments," 2012, Op.cit, PP.110-113.

ب - الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (الأدوات الكيفية):

يُقصد بالأدوات المباشرة تلك التي تمسُّ مباشرة عرض النقد، أو بالأحرى حائزي النقد، فهي تتعلق بكَمّيَّة النقد المتداول وأهمها:

١ - التوجيه الائتماني:

يُمكن للمصارف المركزية التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على تخصيص الإقراض المصرفي في قطاعات معينة من الاقتصاد من خلال تطبيق الحصص، وهذا يسمح للبنك المركزي بالتحكم فى كَمّيَّة الإقراض وتخصيصه لقطاعات إستراتيجية معينة من الاقتصاد، على سبيل المثال لدعم السياسة الصناعية الوطنية، أو للاستثمار مثل إنشاء المساكن.[١]

وكان مصرف اليابان يُطبق هذه السياسة (window guidance) بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٩١، كما استخدم مصرف فرنسا على نطاق واسع التوجيهات الائتمانية خلال فترة ما بعد الحرب من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٣، ويُمكن أيضًا وصف عمليات TLTROs المستمرة للبنك المركزي الأوروبي بأنها شكل من أشكال التوجيه الائتماني بقدر ما يتمُّ التمييز بين مستوى سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك فى النهاية وفقًا لحجم الإقراض الذي قدَّمَته البنوك التجارية فى نهاية فترة الصيانة. إذا حققَت البنوك التجارية عتبة أداء معينة للإقراض،[٢] فإنها تحصل على سعر فائدة مخفض؛ أي: أقل من سعر الفائدة الرئيسي القياسي. لهذا السبب، وصف بعض الاقتصاديين TLTROs بأنها سياسة «أسعار فائدة مزدوجة». وتُطبق الصين أيضًا شكلًا من أشكال سياسة سعر الفائدة المزدوج.

ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، فى أوقات التضخُّم من خلال تقييد الائتمان الممنوح للقطاعات التي تسبَّبَت فى ذلك، والعكس على القطاعات الأخرى، كما يُمكن أن تتعلق بمعيار أجل القرض، أمَّا فى حالات التضخُّم الجامح فتكون سياسة توجيه الائتمان إجبارية.[٣]

(1) Mehmet Kara and Mahmut □aban Afsal, "The Effectiveness of Monetary Policy Instruments Applied for Financial Stability in Turkey.," Itobiad: Journal of the Human & Social Science Research, vol 7, no. 3 (2018).P.55.

(2) Richard A. Werner, "Monetary Policy Implementation in Japan: What They Say versus What They Do," Asian Economic Journal, vol 16, no. 2 (2002): PP.111–151.

(3) Altavilla et al., "Assessing the Efficacy, Efficiency and Potential Side Effects of the ECB's Monetary Policy Instruments since 2014.",Op.cit, P.89.

٢ - النسبة الدنيا للسيولة:

ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتمُّ تحديده عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الأفراد من قِبَل البنوك التجارية، بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول فى محافظ البنوك التجارية، بذلك يُمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الاقتصادي.(١)

٣ - قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب فى البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها للقروض لبعض القطاعات الأساسية فى الاقتصاد لما تتمنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.(٢)

جـ - أدوات أخرى للسياسة النقدية:

هناك عدة أدوات أخرى لها علاقة بالائتمان المصرفي نذكر منها:

١ - التأثير والإقناع الأدبي:

هو عبارة عن مجرد قَبُول البنوك التجارية تعليمات وإشارات البنك المركزي أدبيًا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه بحسب الاستعمالات المختلفة، وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وتطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة فى مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العَلاقة القامة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.(٣)

(1) Hamilton, "Perspectives on US Monetary Policy Tools and Instruments.", Op.cit, PP.40-42.

(2) Mitsuaki Okabe, "Monetary Policy in Japan: A Perspective on Tools, Transmission Channels and Outcomes," in The Structure of the Japanese Economy: Changes on the Domestic and International Fronts (Springer, 1995), PP.323–325.

(3) Jonathan E. Goldberg et al., "Monetary Policy Strategies and Tools: Financial Stability Considerations," 2020., Op.cit, P.110.

٢ - الودائع المشروطة من أجل الاستيراد.

يُستخدم هذا الأسلوب لدفع المُستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات فى صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المُستوردين فى الطلب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة فيدفعهم إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع، وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض المُمكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويُؤدِّي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.[١]

ثانيًا: علاقة السياسة النقدية بالتضخُّم:

إن من أهم مشكلات الدولة المالية التضخُّم الذي يُؤثِّر فى النشاط الاقتصادي، والتضخُّم هو الزيادة المستمرة فى المستوى العام للأسعار.

- ويُعرِّفه البعض بأنه: الزيادة فى كمية النقود المتداولة دون أن تزداد بنفس النسبة السلع القابلة للتداول.
- ويُعرَّف أيضًا بأنه: زيادة الطلب على العرض زيادة محسوسة ومستمدة؛ أي: وجود فائض محسوس فى طلب السلع عن المعروض منها، يعمل على ارتفاع الأسعار.

أ - أسباب التضخُّم:[٢]

الزيادة فى الطلب على السلع دون إنتاج حقيقي يُلبِّي الطلب ونقص المعروض.

١. زيادة الإصدار النقدي عن طريق زيادة أوراق البنكنوت ما لم يُقابل ذلك زيادة فى الإنتاج إلا فى حالة الكساد ومحاولة الخروج منه عن طريق زيادة الطلب على شراء السلع.

٢. أسباب سياسية تدفع البنك المركزي لتنفيذ سياسة الحكومة ووعودها الانتخابية وزيادة الإنفاق العام؛ ممَّا يُؤدِّي لزيادة كميات النقود والطلب على السلع وزيادة التضخُّم.

(1) E. L. Goryunov et al., "What Do We (Not) Know about the Effectiveness of the Monetary Policy Tools in the Modern World?," VOPROSY ECONOMIKI, no. 2 (2021).P.231.

(2) E. L. Goryunov et al., "What Do We (Not) Know about the Effectiveness of the Monetary Policy Tools in the Modern World?, Op.cit. P240-255.

٣. وتلجأ الدول إلى طبع البنكنوت لتوفير الأموال اللازمة لها لتغطية العجز فى الميزانية وتوفير مرتَّبات العاملين والزيادة السنوية للأجور فتكون سببًا للتضخُّم.

ولأن زيادة الأجور والدخول يُؤدِّي إلى زيادة الأسعار فيزيد الطلب على السلع وتزيد الأسعار أكثر؛ ممَّا يرفع معدَّلات التضخم؛ ولذلك فالتضخُّم يُؤدِّي إلى المزيد من التضخُّم، ويُؤدِّي إلى سوء توزيع الدخل والثروة، واختلال فى ميزان المدفوعات، ويُؤدِّي إلى آثار اجتماعية، منها: ارتفاع معدَّلات الفساد، وتدهور القيمة الشرائية للنقود؛ ممَّا يُؤدِّي إلى أن يُصبح المال قيمة فى ذاته، والحرص على جمع المال، وتتضاءل قيم أخرى كالشرف والأمانة وينتشر الاختلاس والسرقة والاستيلاء على المال العام والرشوة كمصدر لزيادة الدخل فى ظلِّ ارتفاع الأسعار، كما تظهر السوق السوداء والاحتكار؛ ممَّا يُؤثِّر فى اقتصاد الدولة.

ب - معالجة التضخُّم:

العلاج الفعَّال هو زيادة الإنتاج الذي يُؤدِّي إلى توازن بين الطلب والعرض، ويحول دون زيادة الأسعار، بجانب ذلك اتباع السياستين المالية والنقدية للحد من التضخُّم، مثل: الإجراءات المالية وزيادة الحصيلة من الضرائب وإصدار السندات الحكومية لتقليل الطلب على السلع والإجراءات النقدية عن طريق التحكم فى سعر الفائدة وعمليات السوق المفتوحة، والعمل على تشجيع الادخار.

فالسياسة النقدية لها أهمية فى علاج التضخُّم بالإضافة إلى السياسة المالية، وتتميَّز السياسة النقدية فى الوقت الحالي عن السياسة المالية بالآتي:

١. السياسة المالية تحتاج لإصدار قوانين عندما يتمُّ تعديلها، أمَّا السياسة النقدية فإنها مرنة فى صدور القرار.

٢. السياسة المالية تُؤثِّر فى الاقتصاد والدخل، أمَّا السياسة النقدية فإنها تُؤثِّر فى العلاقات الاقتصادية الدولية.

٣. السياسة المالية لها عبء مالي من خلال زيادة الضرائب، أمَّا السياسة النقدية فإن مهمتها هي الائتمان.[١]

(١) د. رمضان صديق، «اقتصاديات النقود والبنوك والسياسة النقدية»، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥م، ص: ١٧

والربط بين السياسة النقدية والسياسة المالية فى تحقيق الأهداف الاقتصادية هو الأصلح، وهما أداتان متكاملتان للتعامل مع الظروف الاقتصادية والتمويل المنشود لتحقيق التنمية الاقتصادية.[١]

ثالثًا: وظائف السياسة النقدية:

إن السلطة النقدية يقوم بها البنك المركزي، ومن أهم وظائف السياسة النقدية:[٢]

- اختيار النظام النقدي الملائم.
- تحديد قيمة النقود.
- المحافظة على استقرار العُملة.
- زيادة قيمة العُملة.
- تحقيق الأهداف المالية.
- زيادة معدَّل النمو الاقتصادي.
- تحقيق الهدف السياسي.
- تحقيق الهدف الاجتماعي.
- تجميع وتراكم الموارد النقدية.

وترتبط السياسة النقدية بالسياسة المالية التي برزَت فى استخدام الضريبة والإنفاق العام، بوصفها وسيلة للحد من البطالة والكساد الاقتصادي.

وهدف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقلال النقدي، وتحقيق الاستقرار النقدي، وضمان السيولة اللازمة لتمويل التنمية.

رابعًا: وظائف البنك المركزي:

البنك المركزي: هو بنك متفرد فى مفهومه وفي ذاتيته وفي خصائصه ووظائفه، وهو بنك يُوجد على قمَّة الجهاز المصرفي؛ لأنه المسئول عن السياسات النقدية الائتمانية والمصرفية، بالإضافة إلى كونه بنك الإصدار.[٣]

(1) Paul Einzing: Monetary Plicy: Ends and Means Penguin, 1954. P.9.

(٢) مشار إليه د. رمضان صديق، «اقتصاديات النقود والبنوك والسياسة النقدية»، مرجع سابق، ص: ٢١٧.

(٣) د. عبد الهادي مقبل، «محاضرات فى البنوك»، مرجع سابق، ص: ١٣٥.

وهو المصرف الذي يرعى تدفُّق النقود والائتمان، ويُساعد على النمو الاقتصادي وعلى استقرار السياسة النقدية وعلى التوازن فى ميزان المدفوعات.[١]

البنك المركزي له خصوصيه ويقوم بوظائف سياسية، وهي: الرقابة على البنوك التجارية، وتنظيم الائتمان من خلال علاقته بالبنوك، ومن أهم هذه الوظائف ما يأتي:[٢]

أ - بنك الإصدار: Bank of issue:

تُعتبر وظيفة إصدار أوراق النقد (البنكنوت) من الوظائف الرئيسة للبنوك المركزية، والمقصود بالإصدار: إصدار أوراق البنوك كوحدة نقد؛ أي: عُملة الدولة، مثل: الدولار الأمريكي، والريال السعودي، والجنيه المصري، وتكون مطبوعة على ورق ذي طبيعة خاصة، وتُسمى أوراق البنكنوت؛ أي: الأوراق النقدية التي يُصدرها البنك المركزي، وتُعتبر وظيفة الإصدار أقدم وظائف البنك المركزي.[٣]

وأهمية إصدار أوراق البنوك فى جهة واحدة، وهي البنك المركزي، فذلك يُوحِّد جهة الإصدار ونوع العُملة، وتصدر من جهة واحدة تُحدِّدها الدولة، وتُشرف عليها لاستقرار المعاملات والتحكم فى عرض النقود، ويصدر من جهة مستقلة عن الحكومة للحفاظ على قيمة العُملة.

- ضوابط ونظم الإصدار:[٤]

عملية إصدار أوراق البنوك تخضع لضوابط وقواعد وهي:

١ - الغطاء الذهبي الكامل:

وهي أن البنك المركزي إذا أراد إصدار أوراق بنكنوت يجب أن تكون هذه الأوراق مغطاة بالكامل من معدن الذهب، بنسبة مائة فى المائة؛ أي: أن البنك يحتفظ بكميات من الذهب تُعادل فيه أرواق النقد.

(١) د. محمد عزيز، «النقود والبنوك»، مطبعة المعارف، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م ص: ٣٠٣.
(٢) د. يسري محمد أبو العلا، «النقود والبنوك»، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧، ص: ٥٩.
(٣) أ. د. خلاف عبد الجابر خلاف، «المبادئ الأساسية لاقتصاديات النقود والبنوك»، دار النهضة العربية، ص: ١٦٥.
(٤) د. عبد الهادي مقبل، «محاضرات فى البنوك»، مرجع سابق، ص: ١٥٨.

٢- الغطاء الذهبي الجزئي:

نظرًا لظروف الحرب العالمية الأولى لم تجد البنوك كميات من الذهب لتغطي إصدارها للبنكنوت فلجأت إلى غطاء وهمي، وهي أن يكون هناك نوعان من الغطاء؛ النوع الأول: سندات حكومية، والثاني: ذهب؛ أي أن يُصدر النقد مقابل سندات حكومية، وإذا أراد زيادة الإصدار يتمُّ التغطية بالذهب بالكامل.(١)

٣- الغطاء الذهبي النسبي:

أن يتمَّ تحديد الإصدار من خلال تغطية أوراق البنكنوت من سندات حكومية وأوراق مالية أخرى وذهب، أو تنويع الغطاء.

٤- نظام الحد الأقصى للإصدار:

نظرًا لوجود مشكلات كبيرة فى أنظمة الغطاء السابقة ظهر نظام الإصدار الحر أو غير المقيد ؛ أي: يكون للبنك المركزي الحرية الكاملة فى إصدار البنكنوت دون التقيُّد بأنواع الغطاء، وهو ذو مرونة؛ لأن البنك المركزي له وظيفة الإصدار بعد إدارة وتنظيم السياسة النقدية والائتمانية للدولة، وذلك طبقًا للموقف الاقتصادي للدولة.(٢)

- نظام إصدار البنكنوت فى مصر:

فى عام ١٨٩٨م تم إنشاء البنك الأهلي المصري، وتم إصدار أوراق البنكنوت على أن يكون غطاء أوراق البنكنوت التي يُصدرها البنك من ٥٠٪ على الأقل ذهبًا، والجزء الآخر لا يزيد عن ٥٠٪ سندات تملَّكها البنك، وفي عام ١٩١٦م تم إيداع الغطاء الذهبي المصري لدى بنك إنجلترا، وتم ربط الجنيه المصري بالإسترليني؛ ونظرًا لقيام الحرب العالمية الأولى تم استبدال الذهب بأذونات الخزانة البريطانية، وخرجَت مصر عام ١٩٤٧م من منطقة الإسترليني وأصبح الغطاء أذونات وسندات حكومية مصرفية؛ أي: تم الإعفاء عن شرط الذهب، ولكن البنك المركزي رغب فى استقلال البنك المصري واشترى ذهبًا، وفي عام ١٩٥١م صدر القانون رقم ٥٧ الذي نصَّ على وجود البنك المركزي ووجود غطاء من الذهب والصكوك الأجنبية ونقد أجنبي وسندات أذون الحكومة المصرية، وصدر القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م، وقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي

(١) أحمد عبد الحميد. البنك المركزي والسياسة النقدية فى الدول النامية. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٢١. ص: ٣٢.
(٢) المرجع السابق

والنقدي ونظَّم الجهاز المصرفي، ونصَّ فى مادته رقم ١٠٩ على: «يجب أن يقابل أوراق النقد المُصدَرة بصفة دائمة، ويُقدر قيمتها رصيدًا مكونًا من:[١]

١. الذهب.

٢. النقد الأجنبي.

٣. الصكوك الأجنبية.

٤. سندات الحكومة المصرية.

٥. أذون الحكومة المصرية.

٦. أي سندات أخرى تضمنها الحكومة.

وترك القانون للبنك المركزي تحديد نسبة كلٍّ أصلٍ كغطاء؛ لأنه السلطة المختصَّة بذلك.

ب - بنك البنوك: Bank of banks:

البنك المركزي هو بنك البنوك؛ لأنه يُقدم للبنوك القروض، ويحتفظ بودائعهم، ويعتمد خصم الأوراق التجارية، ويحتفظ بالاحتياطي النقدي لديه، ويقوم بأعمال المقاصة بين البنوك، ويُشرف على أعمال البنوك وليس الأفراد، فهو إذن بنك البنوك، ويشمل البنك المركزي بالنسبة للبنوك التجارية ما يُمثله البنك التجاري للفرد العادي. وأهم صور تعامل البنك المركزي مع البنوك التجارية وغير التجارية هي:

- الإقراض: يُقدم البنك المركزي للبنوك قروضًا؛ حيث إنه مَن يملك إصدار النقود فله أن يمنح البنوك قروضًا متوسطة الأجل، وبفائدة يُقرِّرها هو، وطبقًا للمادة ٨٧ من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م للبنك أن يُقدم ائتمانًا للبنوك ... وإذا حدث اضطراب مالي أو ظرف طارئ آخر فللبنك أن يُقدِّم تمويلًا استثنائيًا للبنوك.

- العمليات التجارية: تلجأ البنوك لإيداع احتياجها النقدي كوديعة لدى البنك المركزي، وذلك لزيادة تأمين موقفها المالي ودعم ثقة البنك المركزي،

(١) د. عبد الهادي مقبل، «شرح وتحليل قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م»، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ٢٠١١م، ص: ٤٣- ٤٤.

ويقوم البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق من البنوك التي تحوزها مقابل نسبة معينة يخصمها البنك المركزي.[١]

- الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي: يحتفظ البنك المركزي بجزء من الأرصدة النقدية للبنوك التقليدية، ويتمُّ تحديد نسبة الإيداع لدى البنك المركزي وفق الظروف الاقتصادية والنقدية والائتمانية ويُحدِّدها البنك المركزي.

- الإشراف على عمليات المقاصة: تُوجد لدى البنوك المركزية غرفة لتسوية الحسابات بين البنوك العاملة فى الدولة تُعرف باسم غرفة المقاصة clearing يتمُّ من خلالها تسوية حسابات كل بنك تجاه البنوك الأخرى، بمعنى أن البنوك تتلقى شيكات مسحوبة على البنوك الأخرى؛ فيتمُّ تسوية هذه المبالغ والشيكات بين البنوك بطريقة المقاصة.[٢]

- الرقابة على البنوك: يقوم البنك المركزي بالرقابة على البنوك ومتابعتها ورسم وتنفيذ السياسة النقدية والائتمان والمصرفية فى البلاد، ويُشرف على أعمال البنوك، ويضع العقوبات المناسبة فى حالة المخالفة لقواعد البنك المركزي، وللرقابة المركزية أساليب متنوِّعة.

- الرقابة على الصرف الأجنبي: يُشرف البنك المركزي على النقد الأجنبي؛ بما يضمن استقرار أسعاره فى مواجهة العُملة المحلية لضمان توفير الواردات، ويتدخل فى تحديد سعر الصرف للعُملات الأجنبية، تبعًا لقوى العرض والطلب فى السوق، ويتدخل بالشراء والبيع للعُملات الأجنبية لتحسين سعر العُملة الوطنية للدولة.[٣]

جـ- بنك الحكومة:

البنك المركزي هو بنك الحكومة وخبيرها المالي، فهو يتولَّى شئونها المصرفية داخليًا وخارجيًا شأنه فى ذلك كالبنك التجاري، فهو يقوم بتلقي الودائع الحكومية وتقترض منه، ويتلقى مقابلًا عن الخدمات التي يُقدمها للحكومة، وينوب عن الحكومة فى إصدار سندات القروض العاملة وخدمة الديون الحكومية، مثل: دفع

(١) د. عبد الهادي مقبل، «محاضرات فى البنوك»، مرجع سابق، ص: ١٧٠.
(٢) د. رمضان صديق، «اقتصاديات النقود والبنوك السياسية النقدية»، مرجع سابق، ص: ١٧٨.
(٣) المرجع السابق، ص: ١٧٧.

الفوائد، ويتولى إدارة احتياطي الدولة من الأصول الذهبية والنقد الأجنبي، ويعمل على تسوية ميزان المدفوعات، ويقوم بإمساك البنك المركزي وأرصدة الدولة لديها، وهو مَن يتصل بالهيئات الدولية ويتفاوض معها، مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويقوم البنك بتقديم الضمانات اللازمة للحكومة فى فتح الاعتمادات أو القروض التي تحصل عليها الحكومة من البنوك أو الهيئات الأجنبية أو الدولية.(١)

د - بنك التحكم فى الائتمان:

يقوم البنك المركزي بوظيفة التحكم فى الائتمان لتحقيق أهداف السياسة النقدية والائتمانية واتفاقها مع السياسة الاقتصادية للدولة، ويُشرف على البنوك، ويُنظم الائتمان؛ ليحافظ على استقرار الأسعار وقيمة العُملة الوطنية.

فالزيادة فى كمية وسائل الدفع ناتجة عن زيادة إصدار البنكنوت وخلق نقود الودائع التي من شأنها زيادة الدخل القومي، وتُؤدِّي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم والنقص فى كمية وسائل الدفع يُؤدِّي إلى عكس النتائج، وينخفض الدخل القومي والأسعار.

وقد حدث بالفعل زيادة فى منح الائتمان فى البنوك الأمريكية، ممَّا كان سببًا فى الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م؛ لأن الائتمان كان غير مبرر وكان غياب رقابة البنك المركزي على المصارف بدعوى الحرية الاقتصادية.(٢)

والتحكم فى الائتمان يُؤدِّي إلى ثبات الأسعار وتنمية الدخل القومي وثبات سعر الصرف، وتبرز أهمية البنك المركزي فى تنظيم الائتمان على النمو الذي يُحافظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي فى المجتمع، وللبنك المركزي وسائل للتحكم فى الائتمان.(٣)

- وسائل البنك المركزي فى تنظيم الائتمان، وهي من أدوات السياسة النقدية:

من وظائف البنك التحكم فى الائتمان من خلال ثلاثة أنواع ووسائل، وهي:(٤)

- أوَّلاً وسائل الرقابة الكمية.
- ثانيًا: وسائل الرقابة النوعية.
- ثالثًا: الرقابة المباشرة.

(١) د. عبد الباسط وفا، «النظم النقدية المصرفية ونظرية الاقتصاد الدولي»، دار النهضة العربية، مصر، بدون تاريخ، من ص: ٢٠٧.
(٢) د. عبد الهادي مقبل، «محاضرات فى البنوك»، مرجع سابق، ص: ١٧٨.
(٣) د. سامي السيد فتحي، «النقود والبنوك التجارية الدولية»، دار التعاون الحديثة، القاهرة، ص: ٩٠.
(٤) د. يسري أبو العلا، «البنوك»، مرجع سابق، ص: ٦٧.

أوَّلًا - وسائل الرقابة الكمية:

الغرض من الرقابة الكمية هو التأثير على الحجم الكلي للائتمان، بصرف النظر عن توزيعه على مختلف الأنشطة الاقتصادية؛ وذلك عن طريق وسائل، هي: سياسة سعر البنك، وسياسة السوق المفتوحة، وسياسة تغيير نِسَب الاحتياطي.

١- سياسة سعر البنك:

هو سعر الخصم الذي يُعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي تُقدمها إليه البنوك التجارية بغرض الاقتراض، وتغيير هذا السعر يُؤثِّر فى حجم القروض أو هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على قروضه وسلفياته للبنوك التجارية، وعادة يكون أقل من سعر الفائدة الساري فى السوق بحوالي ٢٪ حتى تستطيع البنوك التجارية تغطية مصاريفها الإدارية وتحقيق هامش ربح معقول.(١)

وسعر البنك يُؤثِّر فى زيادة حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك، فإذا أراد التضييق من الائتمان فى التضخُّم قام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم؛ ربما يُؤدِّي لارتفاع الفائدة على القروض لدى البنوك، ويزيد من تكلفة الاقتراض، ويقلُّ الإقبال عليها، والعكس أيضًا فإذا أراد زيادة حجم الائتمان فى ظلِّ الركود الاقتصادي خفض سعر إعادة الخصم فينخفض سعر الفائدة ويزيد الإقبال عليها، ولكن سعر الخصم له فائدة معنوية أكبر من تأثيرها فى حجم الائتمان، وهو أن يكون مُؤشِّرا للسياسة النقدية التي تتبعها الدولة فى التوسع فى منح الائتمان أو التضييق عنه.(٢)

ومن وظائف البنك المركزي خلق الائتمان بواسطة البنوك التقليدية.

٢- سياسة السوق المفتوحة:

ومقتضى هذه السياسة أن يعرض البنك المركزي فى السوق للسندات الحكومية والأوراق التجارية، إذا أراد أن يُحقِّق انكماشًا فى كمية النقود، ويقوم بالشراء إذا أراد أن يُحقِّق توسُّعًا فى كمية النقود.

ففي الحالة الأولى يحصل البنك المركزي على ثمن السندات والأوراق التجارية فتقلُّ كمية النقود التجارية، وتزيد كمية النقود المتداولة، ويتضخَّم الائتمان أضعاف

(١) د. رمضان صديق، «اقتصاديات البنوك»، مرجع سابق، ص: ١٦٩.

(2) Lester. V. Chandler, "The economics or money and banking", Harber and Raw, New York, p. 158.

ذلك، ويُؤدِّي ذلك لارتفاع أسعار الفائدة فى الحالة الأولى، وانخفاضها فى الحالة الثانية، فشراء البنك المركزي لسندات سياسة ائتمانية توسُّعية، بمعنى أنه يجب أن ينخفض سعر الخصم، والعكس عند بيع السندات، وبعبارة أخرى فإن السياستين غير منفصلتين.(١)

وسياسة السوق المفتوحة لا تكون فاعليتها كبيرة فى حالة الركود ؛ لأن الأفراد لن يطلبوا قروضًا، ولكن هذه السياسة أكثر فاعلية فى حالة الانتعاش ومحاربة التضخُّم؛ لأن البنك يبيع السندات بهدف إنقاص حجم الائتمان، وفاعلية هذه السياسة تتوقف على وجود أسواق للمال متقدِّمة تستوعب هذه السياسة.

٣- سياسة تغيير نِسَب الاحتياطي القانوني:

البنك المركزي يتحفَّظ على نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التقليدية، ويُعطي البنك سلطة فى تحديد نسبة الاحتياطي لتوفير السيولة، فقد يرفع نسبة الاحتياطي الإجباري أو يرفع السيولة فتُؤثِّر فى الائتمان.

فالسيولة تحتاج لأرصدة نقدية من الودائع لدى البنوك والبنك المركزي والأصول الأخرى، والسيولة تدلُّ على قدرة البنوك التجارية على التوسُّع فى الائتمان وضمان حقوق المُودعين، فإذا رفع نسبة الاحتياطي القانوني يتمُّ تخفيض الائتمان وإذا خفض نسبة الاحتياطي لدى البنك المركزي زاد الائتمان، وهو علاج فعَّال فى حالة التضخُّم.(٢)

ثانيًا- وسائل الرقابة النوعية (الكيفية):

الرقابة النوعية هي لتنظيم الائتمان فى النشاط الاقتصادي، فالرقابة الكمية قد تُؤدِّي لزيادة القروض لبعض أنشطة الاقتصاد دون الأنشطة الأخرى، والرقابة النوعية (الكيفية) لها دور فى توزيع الائتمان فى الأنشطة الأخرى، ومن صور الرقابة النوعية أن يُحدِّد البنك المركزي أسعارًا مختلفة للفوائد، تبعًا لنوع القروض، أو يزيد حجم القروض للصناعة على حساب الاستهلاك، أو تكون بأجَل أطول، وقد يُخفض الفائدة فى تمويل الاستثمار لتشجيع الإقراض للاستثمار، والرقابة الكيفية

(١) د. يسري أبو العلا. «النقود»، مرجع سابق، ص: ٦٩.
(٢) أحمد عبد الحميد. البنك المركزي والسياسة النقدية فى الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٧١.

تُعيد التوازن الاقتصادي فى سياسية ائتمانية انتقائية لتُعوِّض القروض المصرفية تجاه قطاعات تُعاني الانكماش عن طريق تيسير القروض للقطاعات التي تُعاني التضخُّم وإلزام البنوك بضوابط للائتمان، وضبط العلاقة بين الإقراض وإعادة التمويل وتوجيه الائتمان.(١)

ثالثًا- الرقابة المباشرة:

الرقابة المباشرة فى سياسية منح الائتمان عن طريق الإقناع الأدبي، وإصدار الأوامر والتعليمات الملزمة للبنوك.(٢)

١- الإقناع الأدبي:

البنك المركزي يرسم السياسة النقدية الائتمانية والمصرفية للبلاد، ويستمدُّ سُلطته من ذلك والإقناع الأدبي؛ نظرًا لأنه بنك البنوك، فهو يقوم بالتأثير والإقناع الأدبي من خلال سيطرة البنك المركزي على الجهاز المصرفي وتكون ناجحة، وفاعليه الرقابة المباشرة تمنع كل شك، كما حدث فى أمريكا وتسبَّب فى الأزمة العالمية ٢٠٠٨م بسبب المُغالاة فى الحرية الاقتصادية، وعدم تأثير البنك المركزي.

٢- التعليمات والأوامر المباشرة:

وهي صورة متشدِّدة فى الرقابة المباشرة وأكثر تشدُّدًا من صورة الإقناع الأدبي، ويُعطي التعليمات والأوامر المباشرة إذا كان البنك المركزي له سُلطان قانوني أو تتقيَّد البنوك بتعليمات البنك المركزي أو تتعرَّض لعقوبات قد تصل لشطب البنك, واستقلال البنوك المركزية والمصرفية يظهر من واقعية الأهداف التي يختارها ومن قدرته على الحفاظ على استقلاله.(٣)

(١) د. رمضان صديق، «اقتصاديات البنوك»، مرجع سابق، ص: ١٧٤.
(٢) د. عبد الهادي مقبل، «محاضرات فى البنوك»، مرجع سابق، ص: ١٩٢.
(٣) د. السيد عبد المولى، «اقتصاديات النقود والبنوك، مع دراسة خاصة للنظام النقدي المصري»، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣م، ص: ١٧٦.

جدول رقم (٢) وسائل البنك المركزي فى الرقابة فى ظل السياسة النقدية

وسائل الرقابة الكمية	وسائل الرقابة المباشرة	وسائل الرقابة النوعية (الكيفية)
- سياسة سعر البنك. - سياسة السوق المفتوحة. - سياسة تغيير نسب الاحتياطي القانوني.	- الإقناع الأدبي. - التعليمات والأوامر المباشرة.	- إلزام البنوك بضوابط للائتمان. - ضبط العلاقة بين نسبة الإقراض ونسبة إعادة التمويل. - توجيه الائتمان.

المبحث الثاني: مراحل تطوُّر السياسة النقدية فى مصر

البنك المركزي ليس بنكًا عاديًا هدفه الأساسي تحقيق الربح أو قبول الودائع أو منح الائتمان، لكنه يتميَّز بأنه بنك وحيد فى الدولة ومستقل وعلى قمَّة الجهاز المصرفي، ويرسم السياسة النقدية والمصرفية والائتمانية، ويختصُّ بتقديم الخدمات المالية للحكومة، وهو بنك البنوك وبنك الحكومة، والبنك المركزي هو المسئول عن المعروض النقدي؛ ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادي.(١)

أوَّلًا: نشأة وتطوُّر البنك المركزي المصري:

تتشابه المصارف المركزية مع المصارف التجارية والمتخصِّصة من حيث النشأة كونها تقوم بوظيفة البنوك نفسها من أعمال الائتمان وغيرها من الأعمال المصرفية، لكن الهدف الرئيسي من نشأة البنوك المركزية هو الإشراف والسيطرة على السياسة النقدية، ولذلك جاءت نشأته بعد البنوك التجارية ... ففي عام ١٦٥٦م تم إنشاء أوَّل بنك مركزي فى «السويد» وهو أقدم البنوك المركزية فى العالم، وكان أوَّل بنك يُصدر أوراقًا نقدية.(٢)

وقد أُنشئ أوَّل بنك فى إنجلترا عام ١٦٩٤م باعتباره بنكًا تجاريًا يقوم بالعمليات المصرفية المختلفة، وإصدار البنكنوت عام ١٧٠٨م وكان له الأثر فى دور المصارف المركزية فى الحياة النقدية، وفي عام ١٨٢٣م تم فرض السعر الإلزامي للنقود الورقية

(1) Allan Meltzer, The role of money: Comment controlling monetary the American Economic Review Mar. 1977. p. 29.

(٢) د. فؤاد هاشم عوض، «اقتصاديات النقود والتوازن النقدي»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤م، ص: ١٥٦.

التي يُصدرها مصرف إنجلترا، كما تم سحب حق البنوك الأخرى فى إصدار النقود الورقية.(١)

وتأسَّس بنك فرنسا عام ١٨٠٠م وأصبح بنك إصدار ١٨٤٨، وفي عام ١٨١٤م تأسَّس بنك هولندا، وفي عام ١٨١٧م تأسَّس بنك النمسا، وتوالى إنشاء البنوك المركزية فى كل دول العالم، وعادة لا تُوجد دولة إلا بها بنك مركزي، ويُنظر لبنك إنجلترا على أنه مَن أرسى المبادئ والضوابط والأُسُس لعمل البنوك المركزية.(٢)

فى عام ١٩٢٠م أصدر المؤتمر المالي الدولي فى بروكسل قرارًا بضرورة إنشاء بنك مركزي واحد على الأقل فى الدول التي لا يُوجد بها مثل هذا النوع من البنوك، ولقد كان لبعض الدول الأوربية السبق فى عملية تطوير نظام المصارف المركزية، أمثال إنجلترا وفرنسا وألمانيا وسويسرا.

وفي عام ١٩١٦م ظهرَت بنوك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكية؛ ومن ثم توالَت إنشاء البنوك المركزية فى أنحاء العالم.

فالبنك المركزي هو الذي يُخوَّل إليه رسم السياسة النقدية للدولة؛ للوصول إلى درجة من النمو الاقتصادي، والقضاء على التقلُّبات النقدية، والتنسيق بين سياسات البنوك التجارية.(٣)

وأنشئ البنك الأهلي المصري فى ٢٥ يونيو عام ١٨٩٨م، على الرغم من سيطرة رأس المال الأجنبي عليه، فقد فوَّضته الحكومة فى إصدار البنكنوت نيابة عن الدولة، وكان أوَّل إصدار فعلي للبنكنوت فى ١٣ إبريل ١٨٩٩م.

وكان الشكل القانوني له شركة مساهمة مصرية مقرها القاهرة مدتها خمسون عامًا، ورأس مالها مليون جنيه إسترليني، ثم صدر القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١م لتحويل البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي للدولة وزيادة فاعلية اختصاصاته.(٤)

وفي عام ١٩٦٠م صدر القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٦٠م باعتبار البنك الأهلي المصري مؤسَّسة عامة، وانتقال ملكيته إلى الدولة، على أن يظلَّ المصرف المركزي للدولة، وأن

(١) د. صبحي تادرس قريصة، «مقدمة فى علم الاقتصاد»، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١م، ص: ٣٤٥.
(٢) د. عبد الهادي مقبل، «محاضرات فى البنوك»، مرجع سابق، ص: ١٤٤.
(٣) د. سهير محمد السيد حسن، «النقود والتوازن النقدي»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص: ٥٠.
(٤) د. حسن محمد كمال، «البنوك التجارية»، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧١م، ص: ١٥.

يستمر فى مباشرة كافة الاختصاصات المخولة له بمقتضى القانون رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧م الذي تضمَّن إعطاء سُلطات واسعة للمصرف المركزي فى الرقابة على أعمال البنوك، وفي توجيه نشاطها بما يتفق مع السياسة العامة للدولة، ويحتوي فى الوقت نفسه على التشريع اللازم لتنظيم أعمال المصارف، وفي ١٨ يوليو ١٩٦٠م صدر القانون رقم ٢٥ بتقسيم البنك الأهلي إلى البنك المركزي المصري، ويُمارس اختصاص البنوك المركزية وسُلطاته، والبنك الأهلي المصري بنك تجاري.

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٦٠م أُنشئ النظام الأساسي للبنك المركزي المصري بموجب القرار الجمهوري رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٦٠م, ثم صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥م فيما لا يتعارض مع القانون الجديد، وفي ٦ فبراير ١٩٩٣م صدر القرار الجمهوري رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٣م بإصدار النظام الأساسي للبنك المركزي المصري، وأخيرًا فى ٢٠٠٣/٦/١٥م صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقدي بتنظيم البنك المركزي وخصائصه وسُلطاته، وألغى كل القوانين السابقة، ويُعتبر البنك شخصية اعتبارية عامة مستقلة تقوم بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية فى الدولة والإشراف على تنفيذ الخطة العامة للدولة، بما يُساعد على تنمية الاقتصاد القومي ودعم استقرار النقد المصري.[١]

وفي إطار التحديثات الأخيرة، صدر القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م، حيث تم تعزيز استقلالية البنك المركزي المصري وزيادة صلاحياته فى إدارة السياسة النقدية والرقابة على الجهاز المصرفي. كما تم إدخال تعديلات لتعزيز الشفافية والحوكمة داخل البنك المركزي، بما يتوافق مع المعايير الدولية. بالإضافة إلى ذلك، صدر القانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم نشاط العُملات الرقمية، والذي منح البنك المركزي صلاحية تنظيم ومراقبة التعاملات بالعُملات الرقمية فى مصر.

وتُعد من أهم الوظائف للبنك المركزي تنفيذ السياسة النقدية والائتمانية من خلال التحكم فى العرض الكلي للنقود بغرض تحقيق الثبات فى مستوى الأسعار بما يُحافظ على القوة الشرائية للنقود ويُحقق الاستقرار الاقتصادي.[٢]

(١) د. عبد الهادي مقبل، «النقود»، مرجع سابق، ص: ١٥٠.

(2) Johnson C. Jvan and Roberts. W. William, Money and baking, p. 119.

وكذلك السماح بتكوين بنك جديد أو فتح فروع لبنوك قائمة، وهو عنصر أساسي من عناصر الإشراف للبنك المركزي، ويكون البت بالموافقة أو الرفض من اختصاصات البنك المركزي.[١]

ثانيًا: مرحلة ما قبل خطة التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠:

نتيجة مشكلات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وعدم إصلاح هيكل الاقتصاد المصري أدَّى ذلك إلى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م والتي أدَّت إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، حتى قامت ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وبدأ الاستقرار السياسي والذي كان النتيجة الطبيعية لها الاستقرار الاقتصادي.

١ - مشكلة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م:

كان توزيع الدخل فى مصر قبل اندلاع ثورة ٢٥ يناير يُؤكد معاناة الكثير من فئات المجتمع، وبالرغم من ارتفاع معدَّل النمو الاقتصادي فقد أسفرَت السياسات الاقتصادية عن التراجع المستمر فى نصيب الأجور من الناتج المحلي الإجمالي لتقتصر على ٢٦٪ مقابل ٧٤٪ لعوائد الملكية، والتفاوت الشديد فى نصيب الشرائح المختلفة للسكان من الدخل وإجمالي الإنفاق، لتصل نسبة الفقراء الذين يعيشون بأقل من ٢ دولار فى اليوم إلى ٤٣٪ من إجمالي السكان، وذلك وفقًا للأرقام الرسمية[٢].

وقامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م تطلب إسقاط النظام والمطالبة بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية، وأدَّى ذلك إلى الانفلات الأمني وانهيار الاقتصاد، وأسفر الوضع خلال الشهور الأولى للثورة عن خروج ما يقرب من ٩ مليار دولار من البلاد تُشكل مبيعات الأجانب لما فى حوزتهم من أذون الخزانة ومحافظ أوراقهم المالية فى البورصة، وقد أدَّى الانفلات الأمني إلى التراجع الحاد للإيرادات السياحية، وانحسار تدفقات الاستثمار المباشر، ونظرية الاقتصاد الحديثة لا تغفل أثر عنصر الاستقرار السياسي والاقتصادي[٣].

(1) Johnson, Ivanc. And Robents William W, Money and banking the Dryden press, New York, 1988, p. 117.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مُؤشّرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٥، يوليو ٢٠١٦.

(3) Allan Meltzer, The role of money: Comment controlling monetary the American Economic Review Mar. 1977. p. 29.

٢ - الأوضاع الاقتصادية بعد ثورة ٢٥ يناير، ومواجهة المشكلات بالإصلاح الاقتصادي:

ومع استمرار استيراد السلع الأساسية وعدم حظر استيراد السلع الكمالية أو ذات البديل المحلي، كان من الطبيعي أن يُؤدِّي تراجع موارد النقد الأجنبي إلى عجز فى ميزان المدفوعات، وتراجع رصيد احتياطيات مصر الدولية من النقد الأجنبي من ٣٥ مليار دولار إلى ١ر١٨ مليار دولار فيما بين يناير وديسمبر ٢٠١١[١].

وقد أدَّى استمرار الانفلات الأمني إلى التأثير بالسلب على حركة نقل البضائع ومستلزمات الإنتاج، وحال دون انتظام العمل فى العديد من المصانع والمنشآت التي أغلقت أبوابها أو خفضت معدَّلات التشغيل، مع استمرار الاحتجاجات بين صفوف الطبقة العاملة والعديد من فئات المجتمع محدودة الدخل، وتراجع معدَّل نمو الاقتصاد المصري خلال ٢٠١١ إلى ١,٩٪ مقابل ٥,١٪ في ٢٠١٠.

وكانت معدَّلات النمو سالبة لبعض القطاعات الاقتصادية، مثل السياحة وقناة السويس والصناعات التحويلية، وفي هروب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى قطاعات أخرى، كما حدث لقطاع البترول والتشييد والبناء، وعانى الاقتصاد المصري من تباطؤ النمو خلال السنوات التالية للثورة، وانخفض الاحتياطي النقدي المصري لأقل مستوياته؛ فقد وصل الاحتياطي النقدي فى ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٣٥,٨ مليار دولار، وتراجع فى ٣٠ يونيو ٢٠١٢ إلى ١٥,٥ مليار دولار، وانخفضَت الاستثمارات الأجنبية والعربية فى مصر خلال الفترة من يونيو ٢٠١٢ وحتى يونيو ٢٠١٣ إلى أقلِّ مستوياتها؛ فبعد أن وصلَت الاستثمارات الأجنبية والعربية إلى ١٣,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٩ انخفضَت خلال عام ٢٠١٢ لتصل إلى ٢ مليار دولار، ثم انخفضَت خلال عام ٢٠١٣ لتصل إلى أقلَّ من مليار دولار[٢].

والأهم من هذه الأرقام والإحصائيات هو استمرار مُعاناة الناس من ثلاثية ارتفاع الأسعار، وندرة فرص العمل[٣]، وتراجع مستوى الخدمات العامة.

(١) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١١-٢٠١٦.
(٢) تقارير متنوعة من البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.
(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سبتمبر ٢٠١٧.

٣ - الوضع الاقتصادي المصري بعد ثورة ٣٠ يونيو:

بدأت بالتدريج تتضح بعض معالم التوجُّهات الاقتصادية للإدارة المصرية الجديدة فى أعقاب ٣٠ يونيو، وهو الاتجاه التدريجي لتقليص عجز الموازنة والدَّيْن العام كهدف رئيسي فى المرحلة المُقبلة، وقد انعكس ذلك إلى حد ما فى الموازنة الجديدة وإجراءات تحريك أسعار بعض السلع والخدمات، والتي تهدف إلى تقليص عجز الموازنة إلى ١٠٪ فقط من الناتج المحلي فى العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ فى مقابل ١٢٪ فى العام السابق، وتخفيض الدَّيْن العام ليصل إلى ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي كخطوة أولى فى مساعٍ ستمتدُّ لأعوام مُقبلة، وتهدف للوصول به إلى حدود الـ ٨٠٪-٨٥٪ بحلول عام ٢٠١٦/٢٠١٧[١].

وبينما نرى جانبًا من هذه الأزمات التي حدثَت، يرتبط بظروف خارجة عن إرادتنا، مثل السيول على محافظتي الإسكندرية والبحيرة، وسقوط الطائرة الروسية، وتراجع المساندة الخليجية، وتباطؤ التجارة العالمية، إلا أننا نرى أن الجانب الآخر يرجع إلى عدم الاتساق بين البرامج والسياسات التي تتبعها الدولة، ممَّا عجَّل بالاستعانة ببرامج صندوق النقد الدولي لتقديم الدعم لمصر للخروج من أزمتها الاقتصادية، وفي عام ٢٠١٦ استمرَّ تباطؤ النمو الاقتصادي، بينما ارتفع التضخُّم إلى ٣٠٪ فى سابقة هي الأولى من نوعها فى مصر؛ نتيجة قرار تعويم الجنيه المصري (أي: تركه إلى آليات السوق لتجد قيمته دون تدخل الدولة طبقًا لقاعدة العرض والطلب). وتُشير التقديرات إلى معدَّل النمو الاقتصادي أنه قد بلغ ٣,٨٪ فى ٢٠١٦/٢٠١٥، وتعرَّض قطاع التصنيع لمعوقات بسبب نقص العُملة الأجنبية وسعر الجنيه المبالغ فى ارتفاعه، بينما انخفضَت إيرادات السياحة نتيجة القيام بأعمال إرهابية، فزاد ارتفاع عجز الحساب الجاري، وانخفضَت الاحتياطيات النقدية، ولم يُؤدِّ تخفيض سعر الصرف الرسمي بنسبة ١٣٪ فى مارس ٢٠١٦ إلى استعادة توازن السوق، وظلَّت الضغوط قوية على سعر الصرف والاحتياطيات، ومع نهاية سبتمبر، كانت علاوة السوق الموازية قد تجاوزت ٣٠٪، وأشارت التقديرات إلى أن سعر الصرف الرسمي مبالغ فى ارتفاعه بحوالي ٢٥٪ بالقيمة الفعلية الحقيقية[٢] ممَّا أدَّى إلى قيام برنامج الإصلاح الاقتصادي.

(١) البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، يناير ٢٠١٨.

(٢) راجع: د. هناء فؤاد، اقتصاديات مصر، مرجع سابق، غير منشور، وتقارير متنوعة من البنك المركزي المصري، ووزارة المالية.

ثالثًا: مرحلة ما بعد خطة التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠:

١ - برنامج الإصلاح الاقتصادي فى مصر عام ٢٠١٦:

مع استمرار تدهور المُؤشِّرات الاقتصادية الكلية لم يعد أمام مصر سوى استكمال المفاوضات مع صندوق النقد الدولي من أجل تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي، وكانت تستهدف الحكومة تمويل برنامجها الاقتصادي بنحو ١٢ مليار دولار، خلال ٣ سنوات بدعم من صندوق النقد الدولي، والباقي من إصدار سندات وتمويل من البنك الدولي ومصادر أخرى، وطرح ما بين ٥ إلى ٦ شركات حكومية فى البورصة، خلال ٢٠١٦-٢٠١٧، وقد نشر صندوق النقد الدولي ملخَّص البرنامج المصري المقدَّم للصندوق، والذي وافق بموجبه على إقراض مصر ١٢ مليار دولار، وقال الصندوق: إن البرنامج المصري يقوم على أربع ركائز أساسية، هي:

- إجراء تعديل كبير فى السياسات، بما فى ذلك تحرير نظام الصرف الأجنبي للتخلُّص من نقص العُملة الأجنبية وتشجيع الاستثمار والصادرات، وانتهاج سياسة نقدية تهدف إلى احتواء التضخُّم[١]، والقيام بإجراءات للتقشُّف المالي تضمن وضع الدَّيْن العام على مسار مستدام.
- تقوية شبكة الأمان الاجتماعي عن طريق زيادة الإنفاق على دعم السلع الغذائية والتحويلات النقدية.
- إجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق تدفع إلى تحقيق نمو احتوائي بمعدَّلات أعلى، وزيادة فرص العمل للشباب والنساء.
- الحصول على تمويل خارجي جديد لسد الفجوة التمويلية[٢].

وفيما يتعلَّق بالركيزة الأولى من البرنامج فقد قام البنك المركزي فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ بتحرير نظام سعر الصرف، واعتماد نظام صرف مرن، ويقول الصندوق: إن الحفاظ على نظام سعر الصرف المرن، الذي يتحدَّد فيه سعر الصرف تبعًا لقوى السوق، سيُؤدِّي إلى تحسين تنافسية مصر الخارجية، ودعم الصادرات والسياحة، وجذب الاستثمار الأجنبي، كما سيسمح هذا للبنك المركزي بإعادة بناء احتياطياته الدولية.

(١) وزارة المالية المصرية ، التقرير المالي الشهري ، مارس ٢٠١٨.
(٢) صندوق النقد الدولي، تقرير صندوق النقد الدولي عن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، ٢٠١٦.

وقال الصندوق فى بيانه: إن السياسة النقدية ستُركِّز على احتواء التضخُّم، وسيتحقَّق هذا بالسيطرة على الائتمان المقدَّم للحكومة. وفيما يتعلَّق بالسياسة المالية العامة، قال صندوق النقد الدولي: إن الهدف الأساسي للسياسة المالية العامة هو وضع الدَّيْن العام على مسار تنازلي واضح وإعادته إلى مستويات يُمكن الاستمرار فى تحمُّلها.(١)

ويتوقَّع الصندوق أن تزداد الإيرادات الضريبية، وهو ما يرجع فى معظمه إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي وافق عليها مجلس النواب فى أغسطس ٢٠١٦.

ويتوقَّع الصندوق أنه بالتزامن مع ذلك سيتمُّ تخفيض النفقات الجارية بسبب تخفيض الدعم واحتواء فاتورة الأجور، مُضيفًا أن زيادة أسعار الوقود التي أُعلِنَت فى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ خطوة مهمَّة فى هذا الاتجاه.

وقال: إنه سيتمُّ تعزيز برامج الحماية الاجتماعية لتخفيف أثر عملية الإصلاح، وفي هذا السياق، سيتمُّ توجيه نسبة من الوفر المُحقق فى المالية العامة تبلغ حوالي ١٪ من إجمالي الناتج المحلي إلى زيادة الدعم على السلع الغذائية، والتحويلات النقدية للمسنين والأسر محدودة الدخل، وغيرها من البرامج الاجتماعية الموجَّهة للمُستحقين، على رأسها برنامجا كرامة وتكافل، والهدف من ذلك هو تنفيذ البرامج التي تقدم دعمًا مباشرًا للأسر الفقيرة كبديل لدعم الطاقة غير الموجَّه بدقة إلى المُستحقين.

وفيما يتعلَّق بالإصلاحات الهيكلية والنمو الاحتوائي قال الصندوق: إن البرنامج سيُساعد على معالجة التحديات المزمنة التي يُمثِّلها النمو المنخفض والبطالة المرتفعة، وتتضمَّن الإجراءات المُزمعة تبسيط إصدار التصاريح الصناعية لكلِّ منشآت الأعمال، وإتاحة مزيد من فرص التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووضع إجراءات جديدة للإعسار والإفلاس.

(١) صندوق النقد الدولي، تقرير صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٦.

٢ - تأثيرات أزمة كوفيد-١٩ والحرب الروسية الأوكرانية على السياسة النقدية:

شهدَت السياسة النقدية فى مصر تغيرات كبيرة نتيجة للأزمات العالمية المتتالية، بدءًا من جائحة كورونا وصولًا إلى الحرب الروسية الأوكرانية. وقد تأثَّرَت هذه السياسة بعدة عوامل أدَّت إلى اتخاذ قرارات نقدية مختلفة لمواجهة التحديات الاقتصادية المتزايدة.

- تأثير أزمة كورونا (٢٠٢٠-٢٠٢١):

أدَّت جائحة كورونا إلى انخفاض كبير فى الإيرادات الدولارية لمصر، حيث تراجعَت إيرادات السياحة بشكل حاد بسبب القيود على السفر، كما انخفضَت تحويلات المصريين بالخارج نتيجة التباطؤ الاقتصادي العالمي. إضافة إلى ذلك، تأثَّرَت الصادرات المصرية بسبب تعطل سلاسل التوريد العالمية.(١)

وفي مواجهة هذه التداعيات، اضطرَّت الحكومة المصرية إلى زيادة الإنفاق على القطاع الصحي وتقديم حزم دعم اجتماعي للمُتضرِّرين؛ ممَّا زاد من الأعباء المالية. كما لجأ البنك المركزي المصري إلى اتباع سياسة نقدية توسُّعية، حيث قام بتخفيض أسعار الفائدة عدة مرات لدعم النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأجيل سداد القروض للأفراد والشركات.

- تأثير الحرب الروسية الأوكرانية (٢٠٢٢-٢٠٢٤):

مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، تفاقمَت الضغوط الاقتصادية على مصر، خاصةً فى ظلِّ اعتمادها الكبير على روسيا وأوكرانيا فى استيراد القمح، ممَّا أدَّى إلى ارتفاع أسعار الغذاء عالميًا وزيادة فاتورة الاستيراد. كما ارتفعَت أسعار الطاقة، ممَّا أدَّى إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل، وبالتالي ارتفاع معدَّلات التضخُّم العالمي بشكل غير مسبوق، وزيادة أسعار الفائدة العالمية، وبالأخص زيادة الفائدة الولايات المتحدة الأمريكية، ممَّا أدَّى إلى انتقال الأموال من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.(٢)

(١) الأمم المتحدة. «آثار جائحة كوفيد-١٩ على الاقتصادات العربية: التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.» ٢٠٢٠. ص: ٢٢.

(٢) صندوق النقد الدولي. «الحرب فى أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم.» ٢٠٢٢. ص: ٣٠.

بالتزامن مع ذلك، تعرَّض الجنيه المصري لضغوط كبيرة بسبب خروج الاستثمارات الأجنبية من أدوات الدَّيْن المصرية وبالتالي انتقال الأموال إلى الدول الغربية، وهو ما تسبَّب فى نقص حادٍّ فى العُملة الأجنبية. نتيجة لذلك، اضطرَّ البنك المركزي المصري إلى تحرير سعر الصرف عدة مرات، ممَّا أدَّى إلى انخفاض قيمة الجنيه وارتفاع الأسعار بشكل كبير.

وللحد من التضخُّم وجذب الاستثمارات الأجنبية، تبنَّى البنك المركزي سياسة نقدية متشدِّدة، حيث رفع أسعار الفائدة عدة مرات، كما تم طرح شهادات استثمار بعائد مرتفع (١٨٪ ثم ٢٥٪) لامتصاص السيولة من السوق والحد من الدولرة. كما لجأت الحكومة المصرية إلى توقيع اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي للحصول على تمويلات تُساعد فى توفير العُملة الصعبة.

- الإصلاحات الاقتصادية وإستراتيجية جذب الاستثمار:

فى محاولة لتخفيف الضغوط على العُملة الأجنبية، تبنَّت مصر عدة إصلاحات اقتصادية، منها زيادة الاعتماد على الاستثمارات الخليجية، وتشجيع الصادرات، وتقليل الواردات غير الضرورية. كما سعَت إلى تنويع مصادر التمويل الخارجي وتعزيز استخدام العُملات المحلية مثل الروبل الروسي واليوان الصيني فى بعض التعاملات التجارية بديلًا عن الدولار والانضمام إلى تكتُّل البريكس.

الفصل الثالث
أثر السياسة النقدية على التنمية المستدامة فى ظل رؤية مصر ٢٠٣٠

تسعى رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى تحقيق تنمية مُستدامة متوازنة تشمل الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، من خلال سياسات تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو الشامل. فى هذا السياق، تلعب السياسة النقدية دورًا محوريًا فى تحقيق هذه الأهداف، حيث تُؤثّر بشكل مباشر على معدَّلات التضخُّم، ومعدَّلات الفائدة، وحجم السيولة، ومستويات الاستثمار، ممَّا ينعكس على مسار التنمية المستدامة.

تتطلَّب التنمية المستدامة سياسات نقدية متوازنة تضمن استقرار الأسعار، وتُحفِّز الاستثمار الإنتاجي، وتُعزِّز الشمول المالي، دون الإضرار بالقدرة الشرائية للمواطنين أو التأثير السلبي على القطاعات الاقتصادية الحيوية. ومع ذلك، فإن تطبيق السياسة النقدية فى ظلِّ التحديات الاقتصادية المتغيرة، مثل الأزمات المالية العالمية وتقلُّبات أسعار الصرف، قد يفرض قيودًا على تحقيق أهداف الاستدامة، ويتكوَّن الفصل من مبحثين كما يلي:

- المبحث الأوَّل: متطلبات نجاح وفاعلية السياسية النقدية لتحقيق التنمية المستدامة.
- المبحث الثاني: أثر استخدام أدوات السياسة النقدية على مُؤشِّرات التنمية المستدامة فى مصر فى ظل رؤية ٢٠٣٠.

المبحث الأوَّل
متطلَّبات نجاح وفاعلية السياسية النقدية لتحقيق التنمية المستدامة

إن أهمية السياسة النقدية فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة مرتبطة بمدى فعالية أدواتها، وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية، وهذا مرتبط بمجموعة من الأساسيات والشروط المُلائمة، وتوفير البيئة المُلائمة لها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستمرة.

بالتالي يتطلَّب نجاح السياسة النقدية فى تحقيق التنمية المستدامة تحقيق تكامل بين الأدوات النقدية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، ويُوفِّر بيئة مُحفِّزة للنمو المستدام، والاستثمار، وخلق فرص العمل، ممَّا ينعكس إيجابيًا على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

أوَّلًا: متطلبات نجاح السياسة النقدية:

يتحقَّق نجاح السياسة النقدية من خلال العديد من المتطلبات أهمُّها ما يلي:

١. المعلومات اللازمة لوضع سياسة النقدية:[١]

تحتاج السلطات النقدية إلى عدة معلومات مهمّة تتعلَّق بعدد من الوحدات لوضع وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة، وهذه الوحدات الرئيسية التي تُؤدِّي دورًا مهمًا فى النشاط الاقتصادي هي: قطاع الحكومة وقطاع العائلات والقطاع المالي الخاص والعام، وقطاع الأعمال غير المالي الخاص والعام والقطاع الخارجي، وفيما يلي سنُناقش دور كلٍّ من هذه الوحدات.

٢. القطاع الحكومي وقطاع العائلات:

أ. القطاع الحكومي: يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى معلومات القطاع الحكومي الذي لا يزال يشغل حيزًا هامًا فى الاقتصاد على الرغم من تنامي دور اقتصاد السوق فى كثير من بلدان العالم، إلا أن القطاع الحكومي يبقى عاملًا أساسيًا

(١) مفتاح صالح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، جامعة بسكرة، من ص: ٩.

فى توجيه وتحريك الاقتصاد، وذلك انطلاقًا من رسم السياسات الاقتصادية والقيام بتنفيذها والعمل على تطبيق القوانين المتعلقة بها، وبالتالي فإن السياسة النقدية تحتاج إلى معلومات عن هذا القطاع لما له من تأثير فى الحياة الاقتصادية بصفة عامة وفي العلاقات النقدية بشكل خاص.[١]

ب القطاع العائلي: ويُقصد به قطاع الأسر المُستهلكة أو قطاع المُنفقين على الاستهلاك، حيث يقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات المنتجة ويُنفق الدخول التي يحصل عليها من تأجير عناصر الإنتاج والأرض، والعمل، ورأس المال (فهذا القطاع العائلي يحصل على الدخول النقدية من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال والخاص، كما أن قطاع العائلات يقوم بالادخارات ولا ينتج عنها انخفاضٌ فى الإنفاق الكلي إذا تحوَّل بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الاستثماري، وتحتاج السياسة النقدية لدراسة سلوك أصحاب الادخار وكمية الودائع لهذا القطاع .[٢]

ج. قطاع الأعمال: يتأثَّر قطاع الأعمال العام والخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها، وقد تقوم الحكومة بتشجيع بعض السلع، وقد تفرض ضرائب خاصة للحد من إنتاج بعضها الآخر، وقد تكون فى بعض الحالات الدولة مسئولة بشكل مباشر عن العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن الدولة تُؤثِّر على ذلك من حيث نوع الإنتاج وكمياته، والاستثمار، وكذلك طرق التسعير المُستخدمة، ولما لذلك من آثار هامَّة على تخصيص الموارد والدخول والأداء الاقتصادي، كما يُؤدِّي القطاع الخاص دورًا أساسيًا فى الإنتاج، وخاصة فى الدول التي يكون فيها القطاع هو المحرك الأساسي لكلِّ المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى دوره فى الاستهلاك والادخار والاستثمار، وكذا تأثيره على عرض النقود بالزيادة أو الانخفاض، وعلى وضع قطاع العالم الخارجي بالزيادة فى حالة الصادرات، وبالانخفاض فى حالة الاستيراد.

القطاع المالي الخاص والعام: يُؤدِّي هذا القطاع دورًا مهمًّا فى الاقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية وإلى الاقتصاد بشكل عام ضمن إطار حدود السياسة النقدية، التي تقوم برسمها السلطات النقدية، وهذا يكون انطلاقًا من سياستها العامة واحتياجات الاقتصاد أو استجابته لتعليمات من

(١) أحمد عبد الحميد. السياسة النقدية فى الاقتصادات الناشئة: المتطلبات والتحديات، مرجع سابق ص: ١٣٠.
(٢) خالد مرسي. السياسة النقدية وأدواتها فى الاقتصاد المعاصر. عمان: دار الفكر، ٢٠٢٣. ص: ٦٨.

الحكومة، وبهذا يحتاج واضع السياسة النقدية فى أي بلد إلى معاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.[١]

القطاع الخارجي: أصبحَت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض، فقد ينتج القمح بالولايات المتحدة الأمريكية، ويقوم باستهلاكه دول أخرى، فى حين أن المستهلكين الأمريكيين لا يخلو طعامهم من فاكهة من دول أخرى مثل: الموز، والجزائر مثلًا تحتاج إلى قهوة من البرازيل فى حين أن الولايات المتحدة تحتاج إلى البترول من الجزائر، وهكذا تزايدت الحاجة إلى القطاع الخارجي للتبادل التجاري، وأصبح هذا القطاع مصدرًا أساسيًا لسد حاجة الطلب المرتفع على السلع والخدمات الأجنبية، وهو ما يُعرف بالواردات كما أنه سبيلٌ لتصريف السلع والخدمات الفائضة عن حاجة المجتمع محليًا، وأن هذا التبادل سيُدِرُّ تدفُّقات رأسمالية بالنسبة للمُصدِّرين، وكما يُسرب أموالًا خارج البلد فى حالة الواردات، وفي كلتا الحالتين سيكون هناك تأثير هامٌ على النشاط الاقتصادي للدولة، إمَّا بزيادة عرض النقود فى حالة زيادة الصادرات، أو بانخفاض عرض النقود فى حالة زيادة الواردات.[٢]

ثانيًا: شروط نجاح السياسة النقدية:

إن نجاح السياسة النقدية فى أي دولة يتوقَّف على مجموعة من العوامل والشروط، أهمها:[٣]

- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة وهذا نظرًا لتعارض الكثير من الأهداف المسيطرة، منها: ولا بُدَّ من ضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين.
- لا بُدَّ من توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة.
- العمل على محاربة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.
- العمل على استقلالية البنك المركزي عن الحكومة.

(١) خالد مرسي. السياسة النقدية وأدواتها فى الاقتصاد المعاصر، مرجع سابق ص ٨٨.
(٢) مفتاح صالح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، مرجع سابق ص: ١٨.
(٣) طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم، كأسلوب حديث السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير فى العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية وعلوم الاجتماعية، جامعة حلب، ٢٠٠٥، ص: ٩٥.

- لا بُدَّ من إعادة تأهيل البنوك التجارية من خلال التفتح على الشراكة بمختلف أساليبه وتكثيف البيئة المصرفية، بمضاعفة عدد المصارف الخاصة والعمومية المحلية والأجنبية؛ لتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة والتنافسية.
- يجب إعادة الاعتبار لدور البنوك، وذلك بإعادة النظر فى العلاقة التي تربط هذه المؤسَّسات بالدولة، وذلك فى حدود ما للدولة من حقوق وما عليها من واجبات كباقي المساهمين، واحترام الدولة لقواعد السوق كأساس لهذه العلاقة.
- تحسين وتنويع الخدمات المقدَّمة للمدخرين، واتباع سياسة أكثر ديناميكية فيما يتعلق بجمع الموارد، مع تكوين وسائل الدفع وتعميم استعمالها.

ثالثًا: الكفاءة السياسة النقدية:

تتوقف آلية عمل السياسة النقدية على حالة الاقتصاد، فإذا كان الاقتصاد يُعاني من حالة التضخُّم، فهذا يستدعي تقليص كمية عرض النقود فى الاقتصاد الوطني التي هي وظيفة حصرية للبنك المركزي عن طريق أدواته المختلفة، سواء استخدم كل أداة لوحدها أو استخدم مجموعة منها فى نفس الوقت، ويقوم البنك المركزي بعكس الإجراءات السابقة فى حالة الركود.[١]

فى الاقتصاد نظرية الاقتصاد الكلي لا تتعارض مع هذه المبادئ، إنَّما يتمُّ استبعاد ما هو محرم من أدوات السياسة النقدية كسعر الفائدة وسعر الخصم واستبدالها بمعدَّل الربح، وعليه فكفاءة السياسة النقدية هي قدرة القوانين والإجراءات المتعددة للسلطات النقدية فى إدارة عرض النقود؛ من أجل تحقيق التوازن النقدي، وحشد وتعبئة مدخرات القطاع واستثمارها لتحقيق استقرار قيمة النقود المساعد على الاستقرار الاقتصادي بشكل عام، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

(١) سليمة طبايبية. دور السياسات النقدية الإسلامية فى تحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم للمشاركة فى المؤتمر الدولي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية تسيير وعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة ٠٨ مايو ١٩٤٥، قالمة، الجزائر، ص: ٢٣.

وبذلك فالعمل الإجرائي لكفاءة السياسة النقدية هو قدرة الإجراءات والوسائل التي يتخذها البنك المركزي للتحكم فى عرض النقود لتحقيق أهداف السياسة النقدية؛ أي: أن هناك طرفين لتحقيق هذه العملية؛ أولهما: البنك المركزي الذي يأمر بالإجراءات. والطرف الثاني: هو المصارف المطبِّقة لهذه الإجراءات، وبينهما الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها.[١]

رابعًا: الجهود المبذولة لتحقيق فعالية السياسة النقدية:

من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة النقدية لا بُدَّ من توفُّر مجموعة من الأساسيات، ومن أهمها:[٢]

١. توفر السلطة النقدية: والذي يُعبر عن المؤسَّسة الحكومية التي تُنظم وتُصدر النقود، وتُراقب عمل المؤسَّسات المصرفية، وترسم السياسة النقدية، حيث تكمن أهمية البنك المركزي من خلال الخصائص التي يتميَّز بها، حيث إنه المسئول عن تطبيق النظام النقدي، كما يُعدُّ حلقة الوصل بين الدولة وبين هذه المصارف فيما بينها، وهو المؤسَّسة الوحيدة المسئولة عن إصدار الوحدة النقدية والتوجيه والإشراف على الشئون النقدية والائتمانية؛ أي: أن عمله يكون على المستوى الكلي، بينما يترك العمل على المستوى الجزئي للمصارف والمؤسَّسات المالية من ادخار واستثمار ومختلف صيغ المشاركة، وكل هذه الخصائص تكون فى ظلِّ الاستقلالية التامة لقرارات وسياسة البنك المركزي باعتباره القمَّة والسلطة العليا للنظام النقدي والساعي للحفاظ والمحافظة على المصلحة العامة للأمة.

٢. توفير المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار: وذلك بتوفير أساليب الاستثمار المصرفي لموافقة خطط وبرامج التنمية المبنية على قاعدة الغنم بالغرم أو المشاركة فى الربح والخسارة.

٣ تنظيم عرض النقود: وذلك يعم النقود إلا لأسباب اقتصادية، بحيث يرتبط معدَّل التوسُّع النقدي بمعدَّل النمو الحقيقي للناتج الوطني، ممَّا يحفظ قيمة النقود واستقرارها، والسيطرة على توليد النقود الائتمانية والرقابة عليها.

(١) أحمد عبد الحميد. السياسة النقدية فى الاقتصادات الناشئة: المتطلبات والتحديات، مرجع سابق ص: ١٤٣.
(٢) خالد مرسي. السياسة النقدية وأدواتها فى الاقتصاد المعاصر، مرجع سابق، ص: ١١٠.

المبحث الثاني
تقييم أثر السياسة النقدية على المُؤشِّرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

وضعَت مصر خطة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ برؤية اقتصادية لرفع النمو الاقتصادي وتطوير الاقتصاد المصري، وجعله من أهم ٣٠ اقتصادًا فى العالم، ومن خلال حزمة برامج وأهداف نأمل أن تتحقَّق وترى طريقها للنجاح، وتم وضع الخطة فى عام ٢٠١٥ وتم الاسترشاد بالأهداف والمُؤشِّرات الواردة فى خطط التنمية المستدامة المعتمدة من الأمم المتحدة، وتم النص على الأوضاع الحالية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية والمؤسَّسية فى عام ٢٠١٥ والمأمول الوصول إليها فى عام ٢٠٣٠ مرورًا بـ ٢٠٢٠، وتُعتبر خطة التنمية المستدامة من التخطيط التأشيري التي تتدخل فيه الدولة من خلال السياسة الاقتصادية والتوجيه الاقتصادي، طبقًا لآليات الاقتصاد الحر.

أوَّلًا: أهمية إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠:[١]

- تمكين مصر لتكون لاعبًا فاعلًا فى البيئة الدولية التي تتميَّز بالديناميكية والتطوُّرات المتلاحقة.
- وضع رؤية موحَّدة سياسية واقتصادية واجتماعية طويلة المدى تكون ميثاقًا ملزمًا للخطط التنموية متوسطة وقصيرة المدى على المستوى القومي والمحلي والقطاعي.
- التوافق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ما بعد ٢٠١٥ ومع إستراتيجية التنمية المستدامة لإفريقيا ٢٠٦٣.
- تحقيق طموحات الشعب المصري وتحسين مستوى معيشته ورفع كفاءة الخدمات التي تمسُّ حياته اليومية.
- تمكين المجتمع المدني والبرلمان من متابعة ومُراقبة تنفيذ الإستراتيجية من خلال تحديد أهداف واضحة ومُؤشِّرات قياس أداء ومستهدفات كمية وبرامج ومشروعات يتمُّ تنفيذها فى إطار زمني معروف.

(١) خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، الملخص التنفيذي، ص: ٢.

وقد غطت الخطة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وحدَّدَت مجموعة من المحاور تحت كل بُعد، وفيما يلي هذه الأبعاد:

- البُعد الاقتصادي.
- البُعد الاجتماعي.
- البُعد البيئي.

ولكل محور من محاور الإستراتيجية، تم تحديد هدف عام، وأهداف فرعية، وترجمة هذه الأهداف إلى مُؤشِّرات لقياس الأداء ومدى التقدم فى تحقيق هذه الأهداف، وتنقسم هذه المُؤشِّرات إلى مدخلات لتقييم الوضع الحالي، ومخرجات لتقييم مستوى المخرجات المُحَقَّقَة مُقارنة بالمُخَطط. والنتائج الإستراتيجية لمعرفة مستوى تحقيق النتيجة المرجوَّة من خلال تقييم أثرها الفعلي الملموس، ومُؤشِّرات مستحدثة لقياس الأداء.

ثانيًا: رؤية مصر ٢٠٣٠ للمحور الاقتصادي للتنمية المستدامة:

تستهدف الرؤية الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية فى مصر حتى عام ٢٠٣٠ أن يكون الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبط يتميَّز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميّز بالتنافسية والتنوُّع ويعتمد على المعرفة، ويكون لاعبًا فاعلًا فى الاقتصاد العالمي، قادرًا على التكيّف مع المتغيّرات العالمية، وتعظيم القيمة المُضافة، وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصافِّ الدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع». وفيما يلي أهداف إستراتيجية التنمية الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها:[1]

- استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي: خفض نسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وخفض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار.
- تحقيق نمو احتوائي ومستدام: رفع معدَّل النمو الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن إقليميًا، وزيادة مشاركة المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة فى سوق العمل،

(١) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية. التقرير الوطني للتنمية المستدامة فى مصر ٢٠٢٢. القاهرة: وزارة التخطيط، ٢٠٢٢. ص: ٢١ – ٤٥.

وتحقيق التمكين الاقتصادي للعمل على تخفيض معدَّلات الفقر.

- زيادة التنافسية والتنوُّع والاعتماد على المعرفة: زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دوليًا، وزيادة مساهمة الصادرات فى معدَّل النمو الاقتصادي، ورفع مساهمة الخدمات فى الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة الخدمات الإنتاجية، وذلك اتساقًا مع توجُّهات الحكومة والمُمارسات العالمية فى هذا الشأن التي تُعتبر كلٌّ من الصناعة والخدمات مُحرِّكًا مزدوجًا للنمو.
- تعظيم القيمة المضافة: زيادة المكون المحلي فى المحتوى الصناعي وخفض عجز الميزان التجاري.
- يلعب دورًا فعَّالًا فى الاقتصاد العالمي قادرًا على التكيُّف مع المتغيرات العالمية: زيادة مساهمة الاقتصاد المصري فى الاقتصاد العالمي لتصبح مصر من أكبر ٣٠ دولة فى مجال الأسواق العالمية، ومن ضمن أفضل ١٠ دول فى مجال الإصلاحات الاقتصادية، وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال ١٠ سنوات، وضمن الدول حديثة التصنيع خلال ٥ سنوات.
- توفير فرص عمل لائقة ومنتجة: خفض معدَّل البطالة، ومضاعفة معدَّلات الإنتاجية.
- يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصافِّ الدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع: تحسين مستوى معيشة المواطنين.
- دمج القطاع غير الرسمي فى الاقتصاد: العمل على دمج القطاع غير الرسمي فى الاقتصاد وخفض حجم المعاملات غير الرسمية، من خلال تطوير آليات دمج هذا القطاع وتوفير الحوافز والقضاء على المعوقات.

ثالثًا: أثر السياسة النقدية على تحقيق المُؤشِّرات الاقتصادية للتنمية المستدامة:

تلعب السياسة النقدية دورًا جوهريًا فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة من خلال ضبط معدَّلات التضخُّم، وتحقيق الاستقرار فى سوق المال، وتحفيز النمو الاقتصادي. وتتمثل السياسة النقدية فى مجموعة من الأدوات والإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم فى عرض النقد وأسعار الفائدة،

بهدف تحقيق أهداف اقتصادية محددة، مثل تحقيق النمو المستدام، وخفض معدَّلات البطالة، وتعزيز الاستقرار المالي.

وفي سياق التنمية المستدامة، تُسهم السياسة النقدية الفعَّالة فى دعم المُؤشِّرات الاقتصادية الرئيسية، مثل تحقيق معدَّلات نمو اقتصادي متوازنة، وضبط معدَّلات التضخُّم، وتعزيز الاستثمارات، وتحسين مستوى المعيشة. ومن خلال استخدام أدوات مثل سعر الفائدة، والاحتياطي النقدي، وعمليات السوق المفتوحة، يسعى البنك المركزي إلى توجيه النشاط الاقتصادي نحو مسار أكثر استدامة، بحيث يكون قادرًا على تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير سلبًا على فرص الأجيال القادمة، وسوف نعرض هذه المُؤشِّرات كلًا على حدة منذ إطلاق رؤية مصر ٢٠٣٠ فى عام ٢٠١٥ كالتالي:

١ - مُؤشِّر معدَّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

من أهمِّ المُؤشِّرات الاقتصادية فى خطة التنمية المستدامة والتي تأثَّرَت بالسياسة النقدية مُؤشِّر معدَّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يقيس التغيُّر فى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة المقارنة (بسعر السوق الثابت)، ويعرض الجدول التالي تطوُّر المُؤشِّر فى مصر.

جدول رقم (٣) مُؤشِّر معدَّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠	٢٠٢٠/ ٢٠٢١	٢٠٢١/ ٢٠٢٢	٢٠٢٢/ ٢٠٢٣	٢٠٢٣/ ٢٠٢٤	هدف ٢٠٣٠
٤.٣٧	٤.٣٥	٤.١٨	٥.٣٣	٥.٥٥	٣.٥٥	٣.٢٩	٦.٥٩	٣.٧٦	١٢

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات متعددة من البنك الدولي من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، وخطة التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط بجمهورية مصر العربية.

تُشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) إلى معدَّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣، مع تحديد هدف طموح يبلغ

١٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠. تُظهر البيانات تذبذبًا فى معدَّلات النمو عبر السنوات، حيث شهدَت بعض الفترات ارتفاعًا ملحوظًا، بينما سجَّلَت فترات أخرى تباطؤًا اقتصاديًا.

خلال عام ٢٠٢٢، حقَّق الاقتصاد المصري أعلى معدَّل نمو فى الفترة المشمولة بالجدول، حيث بلغ ٦,٥٩٪، وهو ما يُشير إلى تعافٍ اقتصادي قوي مدفوعًا بالإصلاحات الاقتصادية وانتعاش القطاعات الإنتاجية بعد فترة من التحديات (ثورة ٢٥ يناير)، فى المقابل، كان عام ٢٠٢١ الأسوأ من حيث النمو، إذ بلغ المعدَّل ٣,٢٩٪ فقط، وهو انخفاض ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة، ممَّا يعكس تأثيرات سلبية ناجمة عن التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا.

فهذه الجائحة أثَّرَت بوضوح على الاقتصاد، حيث انخفض معدَّل النمو فى عام ٢٠٢٠ إلى ٣,٥٥٪، وهو تراجع مقارنة بعام ٢٠١٩ الذي سجَّل فيه النمو ٥,٥٥٪. وقد استمر التباطؤ فى ٢٠٢١، قبل أن يعود الاقتصاد إلى تسجيل تحسُّن فى ٢٠٢٢. لكن فى عام ٢٠٢٣، شهدَت مصر تراجعًا جديدًا فى النمو إلى ٣,٧٦٪، ممَّا يعكس استمرار بعض التحديات الاقتصادية والتي نتجَت عن أزمة الحرب الروسية- الأوكرانية.

ولا شكَّ أن الهدف المحدد لعام ٢٠٣٠ يبدو بعيدًا عن المستويات الحالية، ممَّا يستلزم تنفيذ سياسات اقتصادية قوية ومستدامة لزيادة معدَّلات النمو، ولتحقيق هذا الهدف يتطلب إصلاحات هيكلية، واستثمارات ضخمة فى القطاعات الإنتاجية، وتحفيز الابتكار ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أن استقرار البيئة الاقتصادية والسياسية سيكون عاملًا أساسيًا فى تعزيز النمو وتحقيق الطموحات الاقتصادية المستهدفة.

٢ - مُؤشِّرات البطالة والتضخُّم:

من أهمِّ المُؤشِّرات الاقتصادية فى خطة التنمية المستدامة والتي تأثَّرَت بالسياسة النقدية مُؤشِّر البطالة الذي يقيس نسبة الأفراد (١٥ – ٦٤ عام) الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه، ولكنَّهم لا يجدونه منسوبًا إلى قوة العمل فى نفس الفئة العُمرية، وكذلك معدَّل التضخُّم الذي يقيس التغيُّر فى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (السلع والخدمات التي تُشترى لأغراض الحياة اليومية)، ويعرض الجدول التالي تطوُّر المُؤشِّرَيْن فى مصر.

جدول رقم (٤) مُؤشِّرات البطالة والتضخُّم

المُؤشِّر	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠	٢٠٢٠/ ٢٠٢١	٢٠٢١/ ٢٠٢٢	٢٠٢٢/ ٢٠٢٣	٢٠٢٣/ ٢٠٢٤	هدف ٢٠٣٠
معدَّل البطالة	١٣.٠٥	١٢.٤٥	١١.٧٧	٩.٨٦	٧.٨٥	٧.٩٧	٧.٤٤	٧.٣٤	٦.٧٥	٥
معدَّل التضخم	١٠.٣٧	١٣.٨١	٢٩.٥١	١٤.٤٠	٩.١٥	٥.٠٤	٥.٢١	١٣.٩٠	٣٣.٨٨	٣ - ٥

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات متعددة من البنك الدولي من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، وخطة التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط بجمهورية مصر العربية.

يعرض الجدول رقم (٤) معدَّلات البطالة والتضخُّم فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣، مع تحديد أهداف مستهدفة لعام ٢٠٣٠. تعكس البيانات تطوُّرات مهمَّة فى المُؤشِّرَيْن وتأثيرات مختلفة للسياسات الاقتصادية والظروف المحلية والعالمية.

يُظهر معدَّل البطالة اتجاهًا تنازليًا واضحًا على مدار السنوات، حيث انخفض من ١٣,٠٥٪ فى عام ٢٠١٥ إلى ٦,٧٥٣٪ فى ٢٠٢٣. هذا الانخفاض يعكس تحسُّنًا فى سوق العمل، نتيجة برامج الإصلاح الاقتصادي وزيادة الاستثمارات فى قطاعات مختلفة. ومع ذلك، لا يزال المعدَّل بعيدًا عن الهدف المحدَّد لعام ٢٠٣٠، وهو ٥٪، ما يتطلَّب مزيدًا من الجهود لخلق فرص عمل مستدامة.

يُظهر التضخُّم تذبذبات حادة خلال الفترة المشمولة، حيث ارتفع بشكل كبير فى بعض السنوات ثم انخفض لاحقًا. بلغ التضخُّم ٢٩,٥١٪ فى ٢٠١٧، وهو مستوى مرتفع يعكس تداعيات تعويم الجنيه المصري فى أواخر ٢٠١٦ والإصلاحات الاقتصادية المرتبطة به. انخفض التضخُّم لاحقًا إلى ٥,٠٤٪ فى ٢٠٢٠، لكنه عاد للارتفاع الحاد فى ٢٠٢٣ ليصل إلى ٣٣,٨٨٪، ممَّا يُشير إلى ضغوط اقتصادية قوية، بسبب أزمة الديون، والتضخُّم العالمي، ونقص العُملات الأجنبية. ونستنتج ممَّا سبق ما يلي:

- **انخفاض البطالة يُعتبر تطوُّرًا إيجابيًا لكنه لا يعني بالضرورة تحسُّن جودة الوظائف أو مستوى الأجور.**

- التضخُّم المرتفع فى ٢٠٢٣ يُمثل تحديًا كبيرًا، حيث يُضعف القوة الشرائية ويُؤثر سلبًا على مستوى معيشة المواطنين.
- تحقيق أهداف ٢٠٣٠ يتطلَّب السيطرة على التضخُّم ضمن نطاق ٣-٥٪ مع تعزيز استقرار سوق العمل.

٣ - مُؤشِّر صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومُؤشِّر نسبة صافي الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي:

من أهمّ المُؤشِّرات الاقتصادية فى خطة التنمية المستدامة والتي تأثَّرت بالسياسة النقدية مُؤشِّر صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والذي يقيس صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك نسبة صافي الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس نسبة (الفائض /العجز) فى ميزان السلع والخدمات والتحويلات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويعرض الجدول التالي تطوُّر المُؤشِّرَيْن فى مصر.

جدول رقم (٥) مُؤشِّر صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونسبة صافي الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

المُؤشِّر	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠	٢٠٢٠/ ٢٠٢١	٢٠٢١/ ٢٠٢٢	٢٠٢٢/ ٢٠٢٣	٢٠٢٣/ ٢٠٢٤	هدف ٢٠٣٠
صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليار دولار)	٦.٩٣٣	٧.٩٣٣	٧.٧٢٠	٨.٢٣٦	٧.٤٥٣	٥.٢١٤	٨.٩٣٧	١٠.٠٣٩	٤٦.٠٦٥	٣٠
نسبة صافي الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	-٥.٩	-٦.٠	-٢.٤	-٣.٦	-٣.١	-٤.٦	-٣.٥	-١.٢	-٥.٣	١

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات متعددة من البنك الدولي من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، وخطة التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط بجمهورية مصر العربية.

يُوضح الجدول السابق تطوُّر صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونسبة صافي الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣، مع تحديد أهداف مستقبلية لعام ٢٠٣٠.

شهدَت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نموًا هائلًا فى عام ٢٠٢٣، حيث بلغَت ٤٦,٠٦٥ مليار دولار، وهو ارتفاع كبير مقارنة بعام ٢٠٢٢ الذي سجَّل ١٠,٠٣٩ مليار دولار. على مدار السنوات السابقة، ويرجع السبب فى ذلك إلى الحصيلة الدولارية الناتجة عن مشروع رأس الحكمة، وتراوحَت الاستثمارات بين ٥,٢١٤ و١٠,٠٣٩ مليار دولار، ممَّا يُشير إلى استقرار نسبي دون تحقيق طفرات ملحوظة. الهدف المعلن لعام ٢٠٣٠ كان ٣٠ مليار دولار، وقد تم تجاوزه فى ٢٠٢٣، نتيجة زيادة تدفُّقات رأس المال الأجنبي من برامج الخصخصة والاتفاقيات الاستثمارية الجديدة.

أمَّا نسبة صافي الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجَّلَت عجزًا مستمرًا خلال الفترة بأكملها. فى عام ٢٠٢٣، بلغ العجز -٥,٣٪، وهو مستوى أسوأ من عام ٢٠٢٢ الذي بلغ فيه -١,٢٪. خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٢، تراوح العجز بين -٢,٤٪ و-٦٪، ممَّا يعكس تحديات دائمة فى تحقيق توازن اقتصادي بين الواردات والصادرات. الهدف المقرَّر لعام ٢٠٣٠ هو ١٪، وهو بعيد عن الأرقام المسجَّلة حاليًا، ممَّا يُشير إلى ضرورة اتخاذ إجراءات جادة لتقليل الفجوة التجارية وزيادة مصادر الدخل الدولاري.

يعكس النمو فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسُّنًا إيجابيًا فى تدفقات رأس المال، لكنه نتيجة لعوامل مؤقتة مثل بيع الأصول الحكومية والاتفاقيات الاستثنائية، ممَّا يستدعي التركيز على تعزيز الاستثمارات المستدامة. فى المقابل، لا يزال العجز فى الميزان الجاري يُمثل تحديًا كبيرًا، ويتطلب إجراءات لتعزيز الصادرات، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وزيادة الإيرادات من قطاعات مثل السياحة وتحويلات العاملين بالخارج. ولا شكَّ أن تحقيق مستهدفات ٢٠٣٠ سيتطلب مزيجًا من السياسات المالية والتجارية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق نمو مستدام.

٤ - نسبة العجز الكلي ونسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

من أهمِّ المُؤشِّرات الاقتصادية فى خطة التنمية المستدامة والتي تأثَّرت بالسياسة النقدية مُؤشِّر نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يقيس صافي إجمالي الإيرادات وإجمالي المصروفات للحكومة العامة (ويشمل صافي حيازة الأصول المالية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس رصيد الدَّيْن المجمع المستحق على الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية بعد استبعاد اقتراض الهيئات الاقتصادية من بنك الاستثمار القومي، وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويعرض الجدول التالي تطوُّر المُؤشِّرَيْن فى مصر.

جدول رقم (٦) نسبة العجز الكلي ونسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

المُؤشِّر	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠	٢٠٢٠/ ٢٠٢١	٢٠٢١/ ٢٠٢٢	٢٠٢٢/ ٢٠٢٣	٢٠٢٣/ ٢٠٢٤	هدف ٢٠٣٠
نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٢.٢	١٠.٩	٩.٧	٨.٢	٧.٩	٧.٤	٦.١	٥.٦	٥.٠	٢.٢٨
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٩٤.٥	١٠٨.٠	١٠٣.٠	٩٢.٥	٩٠.٢	٨٧.٥	٩١.٥	٨٥.٠	٩٥.٨	٧٥

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات متعددة من البنك الدولي من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، وخطة التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط بجمهورية مصر العربية.

يُوضح الجدول رقم (٦) تطوُّر نسبة العجز الكلي ونسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٣، مع تحديد هدفٍ مستقبلي لعام ٢٠٣٠. وتعكس الأرقام الواردة فى الجدول تحسُّنًا تدريجيًا فى إدارة المالية العامة للدولة، ممَّا يُشير إلى سياسات تهدف إلى تعزيز الاستدامة المالية وتقليل الاعتماد على الاقتراض.

حيث شهدَت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفضَت من ١٢,٢٪ فى عام ٢٠١٥ إلى ٥٪ فى عام ٢٠٢٣. يعكس هذا الانخفاض نجاح الحكومة فى تقليل الفجوة بين الإيرادات والمصروفات من خلال سياسات إصلاحية مثل خفض الدعم وزيادة الإيرادات الضريبية. تستهدف الدولة تقليل نسبة العجز إلى ٢,٢٨٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وهو هدف طموح يتطلَّب نموًّا اقتصاديًا مستدامًا وتحسين كفاءة إدارة الإنفاق العام.

أمَّا نسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهدَت اتجاهًا مختلفًا. ارتفعَت هذه النسبة من ٩٤,٥٪ فى عام ٢٠١٥ لتصل إلى ذروتها عند ١٠٨٪ فى عام ٢٠١٧، ممَّا يُشير إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض خلال تلك الفترة. لكن منذ ذلك الحين، بدأت النسبة فى الانخفاض التدريجي لتصل إلى ٩٥,٨٪ فى عام ٢٠٢٣. هذا التراجع يعكس جهود الحكومة فى السيطرة على الدَّيْن من خلال تحسين إدارة المالية العامة وزيادة النمو الاقتصادي. تستهدف مصر خفض نسبة الدَّيْن العام إلى ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يتطلب تحسين معدَّلات الاستثمار والإنتاجية.

كما تُشير هذه المُؤشِّرات إلى تقدم ملموس فى الأداء المالي لمصر، لكن تحقيق الأهداف المستقبلية لا يزال يُواجه تحديات. ومن الضروري الاستمرار فى تنفيذ سياسات إصلاحية تدعم النمو الاقتصادي، وتُحفز الاستثمارات، وتُعزز كفاءة تحصيل الإيرادات. كما أن تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإدارة الدَّيْن بفعالية، ستكون عوامل حاسمة فى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي المستدام.

٥ - مُؤشِّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة السكان تحت خط الفقر:

من أهمِّ المُؤشِّرات الاقتصادية فى خطة التنمية المستدامة والتي تأثَّرت بالسياسة النقدية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) منسوبًا لعدد السكان، وكذلك نسبة السكان تحت خط الفقر المُدقع الذي يقيس نسبة السكان الذين يُعانون من الفقر المُدقع، ويعرض الجدول التالي تطوُّر المُؤشِّرَيْن فى مصر.

جدول رقم (٧) مُؤشِّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة السكان تحت خط الفقر

المُؤشِّر	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠	٢٠٢٠/ ٢٠٢١	٢٠٢١/ ٢٠٢٢	٢٠٢٢/ ٢٠٢٣	٢٠٢٣/ ٢٠٢٤	هدف ٢٠٣٠
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	٣٣٦٠	٣٤٦٠	٣٠٤٠	٢٨٠٠	٢٦٩٠	٣٨٣٠	٣٨٣٠	٤٠٨٩	٤١٧٨	١٠٠٠٠
نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (٪)	٥.٣	-	-	٤.٥	-	-	٤.٥	-	٦.٢	٠

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات متعددة من البنك الدولي من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، وخطة التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط بجمهورية مصر العربية.

شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فى مصر تحسُّنًا ملحوظًا خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣، حيث ارتفع من ٣,٣٦٠ دولارًا فى عام ٢٠١٥ إلى ٤,١٧٧,٦١ دولارًا فى عام ٢٠٢٣. هذا الارتفاع يعكس نموًّا اقتصاديًّا مستدامًا، خاصة بعد الانخفاض الذي شهده المُؤشِّر فى عام ٢٠١٩ عندما بلغ ٢,٦٩٠ دولارًا، قبل أن يبدأ فى التعافي التدريجي.

تستهدف الدولة الوصول إلى ١٠,٠٠٠ دولار للفرد بحلول عام ٢٠٣٠، ممَّا يتطلَّب تسريع معدَّلات النمو الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية والاستثمارات.

على صعيد الفقر المُدقع، انخفضَت نسبة السكان تحت خط الفقر من ٥,٣٪ فى عام ٢٠١٥ إلى ٤,٥٪ فى عام ٢٠١٨، ممَّا يعكس جهود الحكومة فى التخفيف من حدة الفقر من خلال برامج الدعم الاجتماعي. إلا أن هذه النسبة ارتفعَت مجددًا إلى ٦,٢٪ فى عام ٢٠٢١، بسبب الإصلاحات الاقتصادية، مثل تحرير سعر الصرف وارتفاع معدَّلات التضخُّم، ممَّا أدَّى إلى زيادة الضغوط على الفئات الأكثر فقرًا، وتسعى الدولة إلى خفض هذه النسبة إلى ٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وهو هدف طموح يتطلَّب سياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة للقضاء على الفقر المُدقع.

يعكس التحسُّن فى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي النمو الاقتصادي الإيجابي، لكنه لا يعني بالضرورة توزيعًا عادلًا للثروة أو تحسُّنًا ملموسًا فى مستوى المعيشة لجميع المواطنين. لا يزال التفاوت الاقتصادي يُمثل تحديًا، خاصة فى ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وتأثيرات التضخُّم على الأسر ذات الدخل المنخفض. ولتحقيق هدف القضاء على الفقر المُدقع، يجب تعزيز برامج الحماية الاجتماعية، وزيادة الاستثمارات فى القطاعات الإنتاجية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تُساهم فى توفير فرص عمل وتحسين مستوى الدخل.

تُمثل الفترة القادمة فرصة لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية بحيث تُحقق تنمية أكثر شمولًا. من الضروري أن تُركز السياسات الاقتصادية على رفع مستوى المعيشة للفئات الأكثر احتياجًا، من خلال تحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وخلق فرص عمل مستدامة، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. لتحقيق أهداف ٢٠٣٠ يتطلَّب تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان تنمية اقتصادية عادلة ومستدامة.

٦ - مقارنة بين المُؤشِّرات المُستهدفة والمُحقَّقة:

يتضح من خلال ما سبق تطوُّر المُؤشِّرات الاقتصادية فى خطة التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ منذ عام ٢٠١٥ حتى العام المالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤، ممَّا يتضح تحقيق بعض المُؤشِّرات المُستهدفة فى العام ٢٠٢٠/٢٠٢١ طبقًا لرؤية مصر وصولًا للهدف عام ٢٠٣٠، ويعرض الجدول التالي المُؤشِّرات المُستهدفة والمُحقَّقة.

جدول رقم (٨) المُؤشِّرات المُستهدفة والمُحقَّقة عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٣٠ لجمهورية مصر العربية

المُؤشِّر	بداية تطبيق الخطة للعام ٢٠١٦/٢٠١٥	المُستهدف فى العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠	المُحقَّق فى العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠	المُحقَّق فى العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣	هدف ٢٠٣٠
معدَّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٤.٣٧	١٠	٣.٥٥	٣.٧٦	١٢
معدَّل البطالة	١٣.٠٥	١٠	٧.٩٧٤	٦.٧٥٣	٥
معدَّل التضخُّم	١٠.٣٧	٨	٥.٠٤	٣٣.٨٨	٣ - ٥
صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليار دولار)	٦.٩٣٣	١٥	٥.٢١٤	٤٦.٠٦٥	٣٠
نسبة صافي الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	-٥.٩	-٣	-٤.٦	-٥.٣	١
نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٢.٢	٧.٥	٧.٤	٥	٢.٢٨
نسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٩٤.٥	٨٥.٧	٨٧.٥	٩٥.٨	٧٥
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	٣٣٦٠	٤٠٠٠	٣٨٣٠	٤١٧٨	١٠٠٠٠
نسبة السكان تحت خط الفقر المُدقع (٪)	٥.٣	٢.٥	٥.٣	٦.٢	٠

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على قاعدة بيانات متعددة من البنك الدولي من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، وخطة التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط بجمهورية مصر العربية.

يتضح من تحليل نتائج الجدول السابق عدة نقاط مهمَّة حول الأداء الاقتصادي لجمهورية مصر العربية بين عامي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ و٢٠٢٣/ ٢٠٢٤:

- **كان الهدف لمعدَّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ هو تحقيق معدَّل نمو بنسبة ١٢٪، ولكن المعدَّل المحقق فى عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ كان ٣,٧٦٪، وهو أقل بكثير من الهدف، ممَّا يُشير إلى تباطؤ فى النمو الاقتصادي مقارنة بالتوقُّعات.**
- **كان هدف معدَّل البطالة لعام٢٠٢٠/ ٢٠٢١ هو خفض معدَّل البطالة إلى ٥٪، ولكن المعدَّل المُحقَّق فى عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ كان ٦,٧٥٣٪، وهو أعلى من الهدف، وبالتالي استمرار التحديات فى سوق العمل.**
- **كذلك هدف معدَّل التضخُّم لعام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ هو الحفاظ على معدَّل التضخُّم بين ٣-٥٪، ولكن المعدَّل المُحقَّق فى عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ كان ٣٣,٨٨٪، وهو أعلى بكثير من الهدف، ويُشير إلى وجود ضغوط تضخُّمية كبيرة.**
- **هدف صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ هو جذب ٣٠ مليار دولار، ولكن المُحقَّق فى عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ كان ٤٦,٠٦٥ مليار دولار، وهو أعلى من الهدف، وبالتالي هناك تحسُّن فى جذب الاستثمارات الأجنبية.**
- **نسبة صافي الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، كان الهدف لعام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ هو تحقيق نسبة -٤,٦٪، ولكن النسبة المُحقَّقة فى عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ كانت -٥,٣٪، وهي أسوأ من الهدف.**
- **كان هدف نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ هو تحقيق نسبة ٧,٤٪، ولكن النسبة المُحقَّقة فى عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ كانت ٥٪، وهي أفضل من الهدف وبالتالي هناك تحسُّن فى إدارة العجز الكلي.**
- **بينما هدف نسبة الدَّيْن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ هو تحقيق نسبة ٨٧,٥٪، ولكن النسبة المُحقَّقة فى عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ كانت ٩٥,٨٪، وهي أعلى من الهدف، ممَّا يُشير إلى زيادة فى عبء الدَّيْن العام.**

- كذلك هدف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ هو تحقيق نصيب فردي قدره ٣,٨٣٠ دولار أمريكي، ولكن النصيب المُحقَّق فى عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ كان ٤,١٧٧,٦١ دولار أمريكي، وهو أعلى من الهدف.
- نسبة السكان تحت خط الفقر المُدقع كان الهدف لعام ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ هو خفض النسبة إلى ٣,٥٪، ولكن النسبة المُحقَّقة فى عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ كانت ٦,٢٪، وهي أعلى من الهدف، ممَّا يُشير إلى استمرار التحديات فى الحد من الفقر.

بشكل عام، يُظهر الجدول أن مصر حقَّقَت بعض الأهداف الاقتصادية، مثل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنَّها واجهت تحديات فى مجالات أخرى مثل معدَّل البطالة والتضخُّم ونسبة الدَّيْن العام، وبذلك تُساهم السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بشكل إيجابي فى تحقيق التنمية المستدامة، وتتوافق مع بعض أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ فى حدود التحديات الاقتصادية التي تُواجه مصر.

وختامًا، نستطيع القول: إن جمهورية مصر العربية تحتاج إلى سياسات نقدية أكثر مرونة وديناميكية لتحقيق التنمية المستدامة، مع تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، بما يتماشى مع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

الخاتمة

تنبع أهمية خطة مصر للتنمية المستدامة رؤية ٢٠٣٠ من تحقيق المُؤشِّرات وأهمُّها المُؤشِّرات الاقتصادية، ولا يتمُّ ذلك إلَّا باتباع السياسات الاقتصادية وأهمها السياسة النقدية، ويتضح ذلك فى الفترة من عام ٢٠١٥/ ٢٠١٦ بداية إطلاق رؤية مصر ٢٠٣٠ حتى العام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤.

فالتنمية المستدامة مصطلح أممي (صادر عن الأمم المتحدة)، يهدف إلى تطوير موارد الكوكب الطبيعية والبشرية، وتجويد التعاطي الاقتصادي - الاجتماعي والبيئي معها، شريطة أن تُلبِّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة بها، ويُغطي مفهوم التنمية المستدامة ٣ مجالات رئيسية، هي: «النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية»، ومن أهمِّ التحديات التي تُواجهها تحدي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، ولا تتحقَّق بعض المُؤشِّرات الاقتصادية إلا باتباع سياسة نقدية فعَّالة، فالسياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية فى المجتمع بهدف رقابة الائتمان والتأثير فيه عن طريق سعر الخصم أو سياسة السوق المفتوحة؛ للتوسُّع الائتماني أو الحد منها؛ تبعًا لما يتطلبه التعامل مع التضخُّم والكساد، والسياسة النقدية لها وظائف رئيسية ويقوم علي تنفيذها البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية المتنوعة.

وبعد تحليل الدراسة للمُؤشِّرات الاقتصادية لخطة التنمية المستدامة وأثر السياسة النقدية عليها اتضح أن السياسة النقدية تُساهم فى تحقيق التنمية المستدامة، وتتوافق مع بعض أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ فى حدود التحديات الاقتصادية التي تُواجه مصر.

النتائج:

١. تباين أداء السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ساهمَت السياسة النقدية فى تحقيق معدَّلات نمو اقتصادي مرتفعة فى بعض الفترات، لكنها شهدت تباطؤًا خلال الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، كذلك لم يتحقَّق الهدف الطموح لمعدَّل النمو الاقتصادي المستهدف لعام ٢٠٣٠، والذي يتطلب إصلاحات هيكلية أعمق.

٢. يُوجد تحسُّن فى مُؤشِّرات سوق العمل مع تحديات مستمرة، حيث شهد معدَّل البطالة انخفاضًا من ١٣,٠٥٪ عام ٢٠١٥ إلى ٦,٧٥٪ عام ٢٠٢٣، لكن لا يزال هناك تحديات فى تحسين جودة الوظائف ومستويات الأجور، كذلك التوظيف لا يزال يعتمد بشكل كبير على القطاعات غير الرسمية، ممَّا يحدُّ من الاستفادة الكاملة من برامج الحماية الاجتماعية.

٣. عدم استقرار معدَّلات التضخُّم وتأثيره السلبي على القوة الشرائية، فقد شهدَت مصر ارتفاعًا حادًا فى معدَّلات التضخُّم، حيث بلغ ٣٣,٨٨٪ فى عام ٢٠٢٣، وهو أعلى من المعدَّلات المستهدفة (٣-٥٪)، كما أثَّر التضخُّم المرتفع سلبًا على القوة الشرائية للمواطنين وزاد من تكاليف المعيشة، ممَّا حدَّ من تأثير النمو الاقتصادي على تحسين مستوى معيشة الأفراد.

٤. ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع عدم استدامة مصادرها، فقد ارتفعَت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير فى ٢٠٢٣ إلى ٤٦,٠٦ مليار دولار، وهو أعلى من المُستهدف لعام ٢٠٣٠، لكن السبب الأساسي يعود إلى بيع الأصول الحكومية وليس إلى نمو استثمارات إنتاجية مستدامة. ولا تزال هناك حاجة إلى سياسات جذب استثمارات طويلة الأجل بدلًا من الاعتماد على الخصخصة كمصدر رئيسي للتدفقات المالية.

٥. استمرار العجز فى الميزان الجاري وتأثيره على الاستقرار الاقتصادي، فعلى الرغم من بعض التحسُّن فى بعض الفترات، فإن العجز فى الميزان الجاري لا يزال مرتفعًا (-٥,٣٪ عام ٢٠٢٣)، ممَّا يُشير إلى عدم قدرة الاقتصاد المصري على تقليل الفجوة بين الصادرات والواردات، فلتحقيق التوازن فى الميزان الجاري يتطلب ذلك زيادة تنافسية المنتجات المصرية وزيادة الصادرات.

٦. يُوجد تحسُّن فى خفض العجز الكلي والدَّيْن العام، فقد انخفض العجز الكلي من ١٢,٢٪ عام ٢٠١٥ إلى ٥٪ عام ٢٠٢٣، ممَّا يعكس تحسُّنًا فى الإدارة المالية العامة. لكن لا يزال الدَّيْن العام عند مستويات مرتفعة (٩٥,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، ممَّا يستدعي تعزيز الاستدامة المالية من خلال تقليل الاقتراض وزيادة الإيرادات المحلية.

٧. عدم تحقيق العدالة فى توزيع النمو الاقتصادي على جميع الفئات، رغم ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤,١٧٧ دولارًا عام ٢٠٢٣، إلا أن التفاوت الاقتصادي لا يزال قائمًا، فالفقر المُدقع يُمثل تحديًا كبيرًا، حيث ارتفع إلى ٦,٢٪ عام ٢٠٢١، ممَّا يتطلب سياسات أكثر فاعلية فى توزيع الدخل وتحسين برامج الحماية الاجتماعية.

التوصيات:

١. تعزيز الاستقرار النقدي والتحكم فى التضخُّم، من خلال تبنِّي سياسات نقدية أكثر فاعلية للحدِّ من التضخُّم المُرتفع من خلال ضبط المعروض النقدي وزيادة كفاءة سوق الصرف الأجنبي، وتطوير أدوات استهداف التضخُّم بطرق غير تقليدية تشمل تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

٢. تعزيز الاستثمارات فى القطاعات المستدامة، من خلال توجيه السياسات النقدية لدعم تمويل المشروعات المستدامة فى مجالات الطاقة المُتجددة، الصناعة الخضراء، والتكنولوجيا الحديثة، مع تعزيز احتياطيات النقد الأجنبي من خلال تشجيع الصادرات، وتحفيز تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وزيادة عوائد السياحة.

٣. تبنِّي نهج متكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية، عن طريق تحقيق تنسيق أكبر بين البنك المركزي والسياسات المالية للحكومة لضمان استقرار الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

٤. تعزيز آليات مراقبة تأثير القرارات النقدية على الفئات المختلفة فى المجتمع لتجنُّب التأثيرات السلبية، وزيادة الإنفاق على برامج الدعم الاجتماعي الموجَّه للأسر الفقيرة بالتوازي مع سياسات تحفيز النمو الاقتصادي الشامل.

٥. تعزيز الشمول المالي ودعم الاقتصاد الرقمي، عن طريق توسيع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية؛ لضمان وصول التمويل إلى جميع الفئات، خاصة المشروعات الصغيرة.

٦. تقديم إصلاحات فى سوق الصرف الأجنبي، عن طريق اعتماد سياسات أكثر مرونة فى إدارة سعر الصرف؛ لضمان استقرار العُملة المحلية وتقليل الضغوط التضخُّمية، وتبنِّي أدوات مالية حديثة مثل «التيسير الكمي المُستهدف» لدعم القطاعات الإنتاجية دون زيادة الضغوط التضخُّمية.

قائمة المراجع

أوَّلًا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

١. أحمد عبد الرحمن. الاقتصاد الأخضر وأهداف التنمية المستدامة. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٢١.

٢. بثينة جمعة محمد الجطلاوي، إسماعيل المهدي محمد أسميو، وأحمد محمد مصباح الترهوني. «تفعيل إطار كوبيت لتحسين ريادة الأعمال فى المؤسَّسات الصغيرة والمتوسطة وضمان التنمية المستدامة فى ليبيا». مجلة البحوث المستدامة فى العلوم الإنسانية ١، العدد ٢ (٢٠٢٤).

٣. جميل الزيدانين، السياسات فى الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩م.

٤. حسن محمد كمال، «البنوك التجارية»، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧١م.

٥. خالد الحربي. «دور الابتكار فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية.» المجلة العربية للدراسات التنموية ١٢، العدد ٣ (٢٠٢٢): ٨٨-١٠٥.

٦. خالد مرسي. السياسة النقدية وأدواتها فى الاقتصاد المعاصر. عمان: دار الفكر، ٢٠٢٣.

٧. خلاف عبد الجابر خلاف، «المبادئ الأساسية لاقتصاديات النقود والبنوك»، دار النهضة العربية.

٨. رشيد باقة. «الموضوعية فى الكتابات التاريخية حول الجزائر بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الحديثة.» (٢٠٠٣).

٩. رمضان صديق، «اقتصاديات النقود والبنوك والسياسة النقدية»، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥م.

١٠. سامي السيد فتحي، «النقود والبنوك التجارية الدولية»، دار التعاون الحديثة، القاهرة.

١١. سعد ساهي عباس وسلمان عبد الله سلمان. «الأزمة المالية (المفهوم، الأسباب، الآثار) من وجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ أنموذجًا.» المجلة الدولية والسياسية ٢٢ (٢٠١٢).

١٢. سليمة طبايبية، دور السياسات النقدية الإسلامية فى تحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم للمشاركة فى المؤتمر الدولي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية تسيير وعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة ٠٨ مايو ١٩٤٥، قالمة، الجزائر.

١٣. سمر الأحمدي. التنمية المستدامة فى العالم العربي: التحديات والفرص. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢٢

١٤. سهير محمد السيد حسن، «النقود والتوازن النقدي»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٥م.

١٥. سهير محمد معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٩م القاهرة.

١٦. السيد عبد المولى، «اقتصاديات النقود والبنوك، مع دراسة خاصة للنظام النقدي المصري»، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣م.

١٧. صالحي صالح، السياسة النقدية المالية، دار الوفاء، ٢٠٠١م.

١٨. صبحي تادرس قريصة، «مقدمة فى علم الاقتصاد»، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١م.

١٩. صلاح الدين عبد النبي محمد علي، إسهامات الطاقة المتجددة فى تحقيق التنمية المستدامة فى مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٤.

٢٠. طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم، كأسلوب حديث السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير فى العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حلب، ٢٠٠٥.

٢١. عبد الباسط وفا، «النظم النقدية المصرفية ونظرية الاقتصاد الدولي»، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠م.

٢٢. عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥.

٢٣. أحمد عبد الحميد. البنك المركزي والسياسة النقدية فى الدول النامية. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٢١.

٢٤. عبد الرزاق كبوظ. «تحليل ونقد النظريات الاقتصادية لتفسير الفوائد.» بحوث اقتصادية وإدارية ٢٠ (٢٠١٦).

٢٥. عبد الهادي مقبل، «شرح وتحليل قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م»، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ٢٠١١م.

٢٦. العربي الهداني. «أي موقع للبُعد فى النظريات الاقتصادية؟ بحث فى النظريات وتوصيات التنمية الاقتصادية.» أنسنة الاقتصاد ٢, لا. ج١ (٢٠٢٤).

٢٧. علي بايزيد. «التنمية المستدامة: مفهومها وأبعادها ومُؤشّراتها». دراسة حالة مُؤشّر الأداء البيئي العالمي. المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ٦، العدد ٢ (٢٠٢٢).

٢٨. فؤاد هاشم عوض، «اقتصاديات النقود والتوازن النقدي»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤م.

٢٩. فاطمة الناصر. «الاستدامة البيئية فى الدول العربية: تحديات التطبيق والحلول الممكنة.» مجلة الاقتصاد والتنمية ١٨، العدد ٢ (٢٠٢٣): ٤٥-٦٧.

٣٠. قشتي ونبيلة. «أهداف التنمية المستدامة وتحدياتها». مجلة القانون والعلوم السياسية ٩، العدد ١ (٢٠٢٣).

٣١. ماجد سليمان. «الحوكمة والاستدامة الاقتصادية فى إطار أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.» مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ٢٠، العدد ١ (٢٠٢٣): ٩٩-١٢٠.

٣٢. محمد ذكي علي السيد، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبُعد البيئي فى الاقتصاد المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.

٣٣. محمد زكي الشافعي، مقدمة فى النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٠م.

٣٤. محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الكلي، المجلد الرابع، دار البيان العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٣٥. محمد عبد الوهاب طاحون، البنوك التجارية واستهداف التنمية المستدامة: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٤.

٣٦. محمد عزيز، «النقود والبنوك»، مطبعة المعارف، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م.

٣٧. مفتاح صالح، السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، جامعة بسكرة.

٣٨. يوسف سالم. رؤية ٢٠٣٠ والتنمية المستدامة فى الدول النامية. عمان: دار الفكر، ٢٠٢٣.

التقارير والدوريات

١. الأمم المتحدة. أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة: أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٥.

٢. البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١١-٢٠١٦.

٣. البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، يناير ٢٠١٨.

٤. تقارير متنوعة من البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سبتمبر ٢٠١٧.

٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مُؤشِّرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٥، يوليو ٢٠١٦.

٧. صندوق النقد الدولي، تقرير صندوق النقد الدولي عن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، ٢٠١٦.

٨. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية. التقرير الوطني للتنمية المستدامة فى مصر ٢٠٢٢. القاهرة: وزارة التخطيط، ٢٠٢٢.

٩. وزارة التخطيط، مصر ٢٠٣٠ خطة التنمية المستدامة.

١٠. وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، مارس ٢٠١٨

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Allan Meltzer, The role of money: Comment controlling monetary the American Economic Review Mar. 1977.

2. Allan Meltzer, The role of money: Comment controlling monetary the American Economic Review Mar. 1977.

3. Allen j. And Hamnet, Ashrinking world,C.Oxford: Oxford Univesity Press.

4. Becker, Gary. Economic theory. Routledge, 2017.

5. Carlo Altavilla et al., "Assessing the Efficacy, Efficiency and Potential Side Effects of the ECB's Monetary Policy Instruments since 2014," ECB Occasional Paper, no. 278 (2021).

6. Cyril Ogugua Obi, "Monetary Policy Instruments and Manufacturing

Sector Output in Nigeria," International Journal of Innovative Finance and Economics Research, vol 9, no. 2 (2021).

7. E. L. Goryunov et al., "What Do We (Not) Know about the Effectiveness of the Monetary Policy Tools in the Modern World?," VOPROSY ECONOMIKI, no. 2 (2021)
8. Hamilton, James D. "Perspectives on US monetary policy tools and instruments". No. w25911. National Bureau of Economic Research.
9. Hoff, Karla, and Joseph E. Stiglitz. Modern economic theory and development. Oxford: Oxford University Press, 2000.
10. Johnson C. Jvan and Roberts. W. William, Money and baking.
11. Johnson, Ivanc. And Robents William W, Money and banking the Dryden press, New York, 1988.
12. Lester. V. Chandler, "The economics or money and banking", Harber and Raw, New York.
13. Mehmet Kara and Mahmut aban Afsal, "The Effectiveness of Monetary Policy Instruments Applied for Financial Stability in Turkey.," Itobiad: Journal of the Human & Social Science Research, vol 7, no. 3 (2018).
14. Mitsuaki Okabe, "Monetary Policy in Japan: A Perspective on Tools, Transmission Channels and Outcomes," in The Structure of the Japanese Economy: Changes on the Domestic and International Fronts (Springer, 1995).
15. Paul Einzing: Monetary Plicy: Ends and Means Penguin, 1954.
16. Rami Obeid and Bassam Awad, "Effectiveness of Monetary Policy Instruments on Economic Growth in Jordan Using Vector Error Correction Model," International Journal of Economics and Finance 9, no. 11 (2017).
17. Richard A. Werner, "Monetary Policy Implementation in Japan: What They Say versus What They Do," Asian Economic Journal, vol 16, no. 2 (2002).
18. Statistical commission, Report of the Inter-Agency and expert group on

sustainable development goal indicators, Economic and social council, United Nations report, 2016.

19. Sustainable Development in the least Developed Countries, towards 2030, Education Scientific and Cultural Organization, United Nations.

20. Sweta Saxena and Agustín Villar, "Hedging Instruments in Emerging Market Economies," Financial Globalisation and Emerging Market Capital Flows. BIS Papers, no. 44 (2008).

21. Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development, United Nations report.

22. Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development, United Nations report.

23. U. Onoh, "Monetary Policy Instruments and Their Effect on Turnover Ratio of Commercial Banks in Nigeria," Journal of Business and African Economy, vol 3, no. 1 (2017).

24. Wood, lindsey M. sustainable community development: Case studies from india and Kenya, University of Wisconsin, Stevens Point, 2009.